البحوث والدراسات

ملامح التغير الديموغرافي للهجرة الوافدة لمملكة البحرين ما بين تعدادي ١٩٨١ - ٢٠٠١م

أ. د. باسم عبدالعزيز عمر العثمان*

ملخص:

تشكل الهجرة الوافدة أحد روافد الرصيد السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي عامة، ومملكة البحرين خاصة خلال عمليات التنمية التي شهدتها؛ نظراً لزيادة الطلب على القوى العاملة مقارنة بالمعروض منها داخل سوق العمل المحلي، وهي – في أغلبها – ليست بمستوى الخبرات المطلوبة. لذلك فإن الدراسة تهدف إلى تعرف ملامح التغير الديموغرافي للهجرة الوافدة لمملكة البحرين بين تعدادي ١٩٨١ و ٢٠٠١م، وذلك من خلال تحليل وتقويم للواقع السكاني للمهاجرين ورصد حجمهم ونموهم وتركيبهم العمري والنوعي وتحديد حجم قوة عملهم وخصائصهم. واعتمد في تحقيق ذلك على مصادر البيانات الإحصائية المتمثلة بنتائج التعدادات السكانية للسنوات ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م، بالإضافة إلى بيانات التعدادات السابقة؛ مما يتيح مجالاً مناسباً لمتابعة التغير في حجم المهاجرين وخصائصهم.

وقد أظهرت النتائج تباين معدلات نمو السكان غير البحرينيين بين تعدادي ١٩٤١ و٢٠٠١م؛ نتيجة لعدد من الأحداث والتغيرات الداخلية والإقليمية، بالإضافة إلى السكان البحرينيين، وهو ما انعكس على تباين معدل النمو السنوي الإجمالي. كما كشفت الدراسة عن ارتفاع الوزن النسبي لقوة العمل الوافدة إلى حجم قوة العمل الكلية، وقد سيطر المهاجرون الآسيويون على إجمالي قوة العمل الوافدة، وشكلوا نسبة (٧٧,٢٪ و ٨٣,٤٪ و ٨٣,٩٪) خلال سنوات التعداد ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م على التوالي،

* دكتوراه في جغرافية السكان، جامعة البصرة، العراق، عام ١٩٩٨م، أستاذ بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق.

مقابل انخفاض نصيب المهاجرين العرب إلى (١٧,٧٪ و ١٢,٢٪ و ١١٪) خلال السنوات ذاتها. وكذلك كشفت الدراسة عن حدوث حالة عدم توازن في التركيب العمري والنوعي للسكان المهاجرين بسبب ظاهرة الانتخاب العمري – النوعي. بالإضافة إلى ذلك يحتل المهاجرون العرب والآسيويون المرتبة الأولى بالنسبة إلى أطول مدة إقامة؛ حيث تصل إلى أكثر من ١٠ سنوات، وقد كان العمل ومرافقة الأسرة السبب الرئيس لإقامة الآسيويين حيث تحتل (٩١,٢٪ و ٦٦,١٪) من إجمالي الجنسيات على التوالي، في حين كان نصيب الجنسيات العربية (٥,٧٪ و ٢٦٪) من إجمالي الجنسيات على التوالي.

أما ما يتعلق بالاقتصاد، فالسيادة فيه لغير البحرينيين وخاصة في الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والتجارة والمطاعم والفنادق، والخدمات، فضلاً عن هيمنة قوة العمل الوافدة على المهن التي تتطلب عملاً يدوياً أو مهنياً. ولعل متطلبات أسواق العمل واحتياجاتها من العمالة الوافدة ما يفسر مستويات تعليمها، التي غلبت عليها المستويات المنخفضة. وفي هذا دلالة على أن متطلبات سوق العمل من العمالة هي التي تتحكم بشكل كبير في المستوى التعليمي لهم؛ مما يدل على أنها يمكن أن تتغير بحسب طبيعة سوق العمل واحتياجاته في المستقبل. وأخيراً تمخضت الدراسة عن العديد من التوصيات ذات العلاقة بالهجرة وخصائصها.

مقدمة:

لخصائص المكان تأثير في السلوك الديموغرافي للظاهرات السكانية؛ ذلك أن المظهر التوزيعي للظاهرة يكشف عن الأثر أو الارتباط المتبادل بخواص الحيز المكاني. من هنا، فلا غرابة أن تشكل ظاهرة الهجرة، أحد اهتمامات جغرافية السكان، بالنظر لمتابعتها لمدى تأثير تباين خصائص الأماكن وسماتها الطبيعية والبشرية في قرارات الهجرة واختيار المقصد.

ولقد شكلت الهجرة إحدى الظاهرات التي برزت على السطح بشكل واضح في دول مجلس التعاون الخليجي، ومنها مملكة البحرين، بالنظر إلى زيادة الطلب على القوى العاملة مقارنة بالمعروض منها داخل سوق العمل الوطني الخليجي؛ نتيجة لصغر حجم سكانها (عدا المملكة العربية السعودية)، وعجزها عن

ملاحقة تنوع المخططات التنموية وتوسعها. لذلك فإن فتح باب الهجرة هو السبيل لإحداث توازن في أسواق العمل بها من خلال توفير العنصر البشري الذي يعد أهم عنصر من عناصر الإنتاج. إلا أن فتح باب الهجرة على مصراعيه دون ضوابط قد أدخل المنطقة في عصر من الازدواجية السكانية حتى غلبت في بعض دولها زيادة أرقام الوافدين بشكل أفرز أفواجاً لا تسهم بأي شكل في عمليات التنمية والتطور في ظل إحجام المواطنين عن قبول فرص العمل لبعض المهن ؛ لأن الموقف الاجتماعي منها له مردوداته العميقة في تحديد حجم العمالة الوطنية فيها؛ الأمر الذي يحمل معه جملة من السلبيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن عواقبه المستقبلية.

وتبدو أهمية هذه الدراسة في أن البيانات التي توفرها ستعمل على التعريف بالهجرة وقوة العمل الوافدة إلى مملكة البحرين، كنافذة فتحتها نتيجة لعملية التطور، والتزامن مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المنطقة الخليجية، والتي طبعت تاريخها خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولا تزال.

إن هذه الحقائق تشير إلى أن الهجرة الوافدة لدول المنطقة عامة، ومملكة البحرين خاصة، تميزت بملامح برزت في أحجام سكانها ونموهم، وتركيبهم النوعي والعمري، وقوة العمل ونشاطهم الاقتصادي والمهني وحالتهم التعليمية، وهي ملامح لها أصداء وتأثيرات على مسيرة التنمية ومستوياتها في مملكة البحرين، فضلاً عن تأثيراتها في نمو الرصيد السكاني لها وبنيته.

الدراسات السابقة:

لاشك أن الهجرة وقوة العمل الوافدة قد حظيت باهتمام كثير من الباحثين والمتخصصين الذين رصدوا هذه الظاهرة، وركزوا في دراساتهم على أحجامِها ونموها ومصادرها وخصائصها وآثارها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، أو على مستوى كل دولة منها، بالإضافة إلى شمولها بالعديد من

الندوات والمؤتمرات؛ وذلك لأنها من الموضوعات التي تثير الجدل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

أما بالنسبة لمملكة البحرين، فلا تكاد تخلو دراسة تناولت السكان وخصائصهم سواء على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي أو على مستوى المملكة، من التطرق إلى ظاهرة الهجرة الوافدة إليها، دون التركيز في دراسات منفصلة على هذه الظاهرة وأنماطها وخصائصها وتوزيعها؛ لأنها اهتمت بخصائص سكانية عامة، جاءت هذه الظاهرة ضمنها. ونظراً لكثرة هذه الدراسات سواء كانت جغرافية أو غيرها، وانسجاماً مع أهداف الدراسة، فإنني سأقتصر على بعض الدراسات الجغرافية السكانية ذات العلاقة المباشرة بالظاهرة المدروسة.

ومن الدراسات السكانية العامة التي تناولت هذه الظاهرة، دراسة **حسن الخياط (الرصيد السكاني لدول الخليج العربية – ١٩٨٢م، والمدينة العربية الخليجية – ١٩٨٨م، والسكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي – ٢٠٠٠م، الصادرة عن مركز الوثائق والدراسات الإنسانية – جامعة قطر)**، ودراسة **محمد أحمد الرويثي (الاتجاهات السكانية في شبه الجزيرة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٨م)**، ودراسة **أمل العذبي الصباح (الآثار السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين – دراسة حالة لدول مجلس التعاون الخليجي، الجمعية الجغرافية الكويتية – ١٩٩٠م)**، ودراسة **باسم عبد العزيز العثمان (سكان دول الساحل الغربي للخليج العربي، دراسة جغرافية، ديموغرافية مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ١٩٩٨م).**

أما بالنسبة لمملكة البحرين، فهناك بعض الدراسات الجغرافية التي تناولت سكان المملكة وخصائصهم، وكان للهجرة الوافدة جانب فيها، وهي دراسة **فتحي محمد أبو عيانة (سكان البحرين – ضمن كتاب: السكان والعمران الحضري، بيروت، ١٩٨٤م)**، ودراستا **محمد توفيق (سكان البحرين – دراسة في الجغرافية الديموغرافية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،**

١٩٩٠م) و (سكان مملكة البحرين – ضمن كتاب: سكان العالم العربي – الواقع والمستقبل، دراسة ديموغرافية، الرياض، ٢٠٠٣م)، لذلك فإن الدراسة الحالية جاءت بتفاصيل لم تتطرق إليها الدراسات الأخيرة، التي تناولت هذه الظاهرة كأحد عناصر النمو السكاني دون الدخول في تفاصيلها، فضلاً عن حداثة التعداد الذي اعتمدته الدراسة، وهو تعداد ٢٠٠١م.

أهداف الدراسة:

وفي ضوء أهمية دراسة ظاهرة الهجرة وآثارها على خصائص السكان الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تعرف ملامح التغير الديموغرافي للهجرة الوافدة لمملكة البحرين بين تعدادي ١٩٨١م و ٢٠٠١م. لذلك فإن متابعة مسيرتها تخضع لعدة أسئلة، تشكل الإجابة عنها الأساس في كشف ملامح ذلك التغير، وهي على النحو الآتي:

١ – ما التغيرات الديموغرافية التي أحدثتها الهجرة الوافدة على الواقع السكاني لمملكة البحرين؟

٢ – هل ظهرت تيارات سائدة على الهجرة الوافدة للمملكة ؟

٣ – ما مدى التغير في التركيب العمري – النوعي للمهاجرين الوافدين ؟

٤ – ما الملامح التي تركتها الهجرة على قوة العمل في المملكة ؟

مصادر البيانات والإجراءات المنهجية:

من أجل فهم خصائص الهجرة الوافدة ورصد التغيرات التي طرأت عليها، فقد اعتمدت الدراسة بشكل رئيس على بيانات التعداد السكاني للسنوات ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م،وجدير بالذكر أن التعداد السكاني – بشكل عام – يعد أحد المصادر الرئيسة لدراسة الهجرة وخصائصها المختلفة، وذلك بما يتضمنه من بيانات شاملة عن المهاجرين وأحجامهم وجنسياتهم وتوزيعهم وتركيبهم وقواهم العاملة، وسماتهم الأخرى، بما يتيح مجالاً مناسباً لتقويم التغير، ومتابعة مسيرة الظاهرة عبر تلك السلسلة الزمنية. إلا أنه – إسهاماً في زيادة فهم التغيرات على السكان الوافدين للمملكة – اعتمدت الدراسة على بيانات لتعدادات

سابقة خضعت لها المملكة خلال مسيرتها التعدادية التي ابتدأتها بتعداد عام ١٩٤١م، ثم تلته بسلسلة من التعدادات هي: ١٩٥٠م، ١٩٥٩م، ١٩٦٥م، ١٩٧١م، ١٩٨١م، ١٩٩١م، ٢٠٠١م، بالإضافة إلى الاستفادة من بيانات التعدادات الأخيرة الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي، سواء من خلال إصداراتها المطبوعة أو مواقعها على شبكة الإنترنت؛ وذلك من أجل تحقيق منهج المقارنة بين دولها، فضلاً عن الإصدارات الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمدت الدراسة على بعض الأساليب الإحصائية والكارتوغرافية كالجداول والأشكال لإبراز النتائج وتحليلها.

وعلى ضوء ذلك، فقد قُسّم البحث إلى قسمين؛ يهتم **الأول** بتحديد واقع السكان المهاجرين من حيث نموهم وتوزيعهم بحسب الجنسية وتصنيفهم ومدة إقامتهم وأسبابها وتركيبهم النوعي والعمري. في حين يتناول **القسم الثاني** قوة العمل الوافدة من حيث حجمها ومعدلاتها وتوزيعها بحسب أنشطتها الاقتصادية والمهنية والعملية وحالتها التعليمية.

القسم الأول
السكان المهاجرون

إن دراسة الواقع السكاني للمهاجرين وتقويمه وتحليله، يحتم تشخيص بنائهم الديموغرافي الذي يتحدد بحصر مواردهم البشرية، ورصد نموهم، وتياراتهم، ومدة إقامتهم وأسبابها، وبنائهم العمري والنوعي، وسيتم تقويم كل هذه المتغيرات في الفقرات الآتية:

أولاً – نمو السكان وتوزعهم بحسب الجنسية:

يمكن تعرف الهجرة الوافدة لمملكة البحرين وما شهدته من تغير كبير في فترة ما بين التعدادين ١٩٨١م و ٢٠٠١م والتعدادات السابقة لها ؛ وذلك من خلال متابعة البيانات المعروضة بالجدول رقم (١) والشكل رقم (١) اللذين يوضحان أعداد السكان من البحرينيين وغير البحرينيين، ونموهم ونسبتهم من جملة السكان.

ويشير الجدول والشكل المشار إليهما إلى أن سكان مملكة البحرين أخذ يزداد بمعدلات عالية منذ منتصف القرن العشرين؛ فقد أظهر التعداد الأول للسكان الذي أجري عام ١٩٤١م أن عدد السكان بلغ (٨٩٩٧٠) نسمة، ووفق أحدث تعداد أجري في عام ٢٠٠١م أصبح إجمالي السكان (٦٥٠٦٠٤) نسمة، لذلك نجد أن معدل النمو السنوي في الفترة بين التعدادين بلغ ٤٪، وهذا المعدل يعتبر مرتفعاً جداً قياساً بما عليه معدل النمو العالمي الذي يقل عن (٢٪)، وما عليه النمو في المجموعة الأوروبية، الذي هو في حدود (٠,٨٪)، وما عليه نمو الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، الذي يراوح بين (٢٪ – ٣,٥٪)[١] ويعكس هذا الارتفاع في معدل النمو ارتفاعاً في معدل الزيادة الطبيعية للسكان من جهة – وخاصة البحرينيين حيث ارتفاع نسبة الخصوبة – وارتفاع معدل الهجرة الوافدة إليها من جهة أخرى. ومن الملاحظ أن الحجم السكاني للمملكة – بحسب تعداد ٢٠٠١م – يضعها في المرتبة السادسة بعد كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والكويت وقطر، كما يظهر في الجدول رقم (٢). وبشكل عام تصل نسبة سكان مملكة البحرين ٢٪ من جملة سكان دول مجلس التعاون الخليجي.

(١) حسن الخياط، (١٩٨٢م)، الرصيد السكاني لدول الخليج العربي، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ص٧١.

الجدول رقم (١)
سكان مملكة البحرين ومعدلات نموهم ونسبتهم بحسب الجنسية للسنوات ١٩٤١-٢٠٠١م

سنة التعداد← / الجنسية ↓	حجم السكان (نسمة)								معدل النمو السنوي (٪)						
	١٩٤١	١٩٥٠	١٩٥٩	١٩٦٥	١٩٧١	١٩٨١	١٩٩١	٢٠٠١	١٩٥٠/٤١	١٩٥٩/٥٠	١٩٦٥/٦٥	١٩٧١/٩٥	١٩٨١/٧١	١٩٩١/٨١	٢٠٠١/٩١
بحرينيون	٧٤٠٤٠	٩١١٧٩	١١٨٧٣٤	١٤٣٨١٤	١٧٨١٩٣	٢٣٨٤٢٠	٣٢٣٣٠٥	٤٠٥٦٦٧	٢,٣	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٣,٠	٢,٩	٢,٣
غير بحرينيين	١٥٩٣٠	١٨٤٧١	٢٤٤٠١	٣٨٣٨٩	٣٧٨٨٥	١١٢٣٧٨	١٨٤٧٣٢	٢٤٤٩٣٧	١,٦	٣,١	٨,٢	-٠,٢	١١,٥	٤,٨	٢,٨
الجملة	**٨٩٩٧٠**	**١٠٩٦٥٠**	**١٤٣١٣٥**	**١٨٢٢٠٣**	**٢١٦٠٧٨**	**٣٥٠٧٩٨**	**٥٠٨٠٣٧**	**٦٥٠٦٠٤**	**٢,٢**	**٣,٠**	**٤,٣**	**٢,٨**	**٥,٠**	**٣,٧**	**٢,٥**

سنة التعداد← / الجنسية ↓	نسبة السكان (٪)						
	١٩٤١	١٩٥٠	١٩٥٩	١٩٦٥	١٩٧١	١٩٨١	١٩٩١	٢٠٠١
بحرينيون	٨٢,٣	٨٣,١	٨٣,٠	٧٨,٩	٨٢,٥	٦٨,٠	٦٣,٦	٦٢,٤
غير بحرينيين	١٧,٧	١٦,٩	١٧,٠	٢١,١	١٧,٥	٣٢,٠	٣٦,٤	٣٧,٦
الجملة	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: حسبت المعدلات والنسب من قبل الباحث، أما الأرقام المطلقة فمصدرها:

(١) دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الإحصاء، المجموعة الإحصائية ١٩٩٤م، ديسمبر ١٩٩٥م، الجدولان رقما (١ – ٢)، ص١٦.

(٢) دولة البحرين، وزارة شؤون رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت، ٢٠٠١م، جدول (A2)، ص٣١.

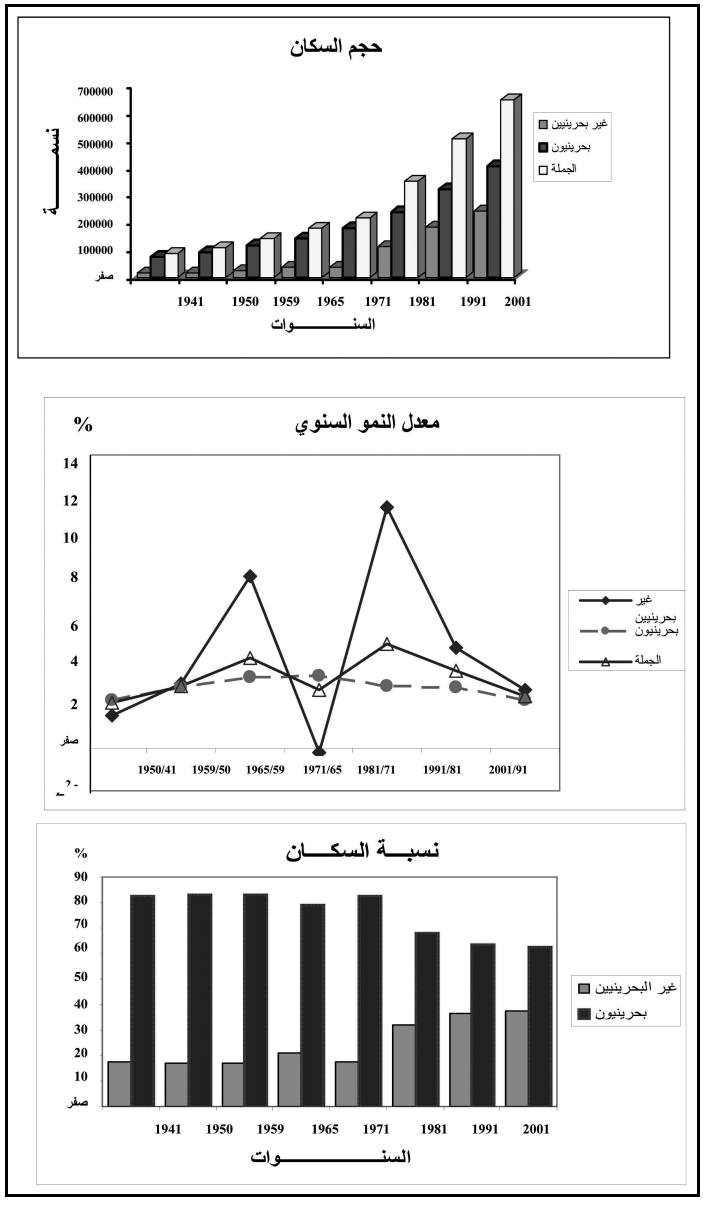

الشكل رقم (١) – سكان مملكة البحرين ومعدلات نموهم ونسبتهم بحسب الجنسية لسنوات التعداد ١٩٤١ – ٢٠٠١م

المصدر: الجدول رقم (١)

الجدول رقم (٢)
التوزع الحجمي والنسبي لسكان دول مجلس التعاون الخليجي
بحسب سنوات تعداداتها

الدولة	المواطنــون		الوافـدون		جملة الســكان	
سنة التعداد	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
المملكة العربية السعودية ٢٠٠٤م	١٦٥٢٧٣٤٠	٨٠,٣	٦١٥٠٩٢٢	٥٢,١	**٢٢٦٧٨٢٦٢**	٧٠,٠
دولة الكويت ٢٠٠٥م	٨٨٠٧٧٤	٤,٣	١٣٣٢٦٢٩	١١,٣	**٢٢١٣٤٠٣**	٦,٨
مملكة البحرين ٢٠٠١م	٤٠٥٦٦٧	٢,٠	٢٤٤٩٣٧	٢,١	**٦٥٠٦٠٤**	٢,٠
سلطنة عمان ٢٠٠٣م	١٧٧٩٣١٩	٨,٦	٥٥٢٠٧٣	٤,٧	**٢٣٣١٣٩٢**	٧,٢
دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٥م	٨٢٤٩٢١	٤,٠	٢٩٤٤١٥٩	٢٤,٩	**٣٧٦٩٠٨٠**	١١,٧
دولة قطر ٢٠٠٤م	١٦٠٨٩٨	٠,٨	٥٨٣١٣١	٤,٩	**٧٤٤٠٢٩**	٢,٣
الجملة	**٢٠٥٧٨٩١٩**	**٦٣,٥**	**١١٨٠٧٨٥١**	**٣٦,٥**	**٣٢٣٨٦٧٧٠**	١٠٠,٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التعدادات السكانية لكل من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة وقطر.

إلا أن النمو السنوي للسكان لم يكن متجانساً في جميع الفترات وعلى مستوى المملكة. فقد بلغ (٢,٢٪) للفترة ١٩٤١–١٩٥٠م، ونحو (٣,٠٪) للفترة ١٩٥٠–١٩٥٩م، كما في الجدول رقم (١) والشكل رقم (١). ويعزى تواضع النمو خلال هاتين الفترتين إلى تواضع الزيادة الطبيعية لمواطني البحرين من جهة، وصغر حجم الهجرة الوافدة من جهة أخرى؛ وذلك لتأثرها ببطء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع البحريني خلال تلك الفترة.

وارتفع معدل النمو إلى (٤,٣٪) للفترة ١٩٥٩–١٩٦٥م، ويبدو أن هذا

الارتفاع يعد مؤشراً للارتباط الكبير بينه وبين التطور الاقتصادي في البلاد، الذي انعكس على زيادة السكان البحرينيين وغير البحرينيين، وبذلك فإن نمو سكان البحرين قد حقق تضاعفاً في فترة زمنية تصل إلى ٢٤ عاماً، أي في الفترة الممتدة ما بين تعدادي ١٩٤١ و ١٩٦٥م، ثم تباطأ النمو في الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧١م ليبلغ (٢,٨٪). وتعكس هذه الفترة ما شهده اقتصاد البحرين من تباطؤ في حركته، وذلك في أعقاب تدهور احتياطي البلاد من البترول، وانخفاض معدلات الإنتاج. وبالطبع فقد انعكس هذا الركود الاقتصادي بصورة سلبية على هجرة اليد العاملة للبحرين. وفي الوقت الذي كان فيه اقتصاد البحرين يعاني هذا الركود كانت عملية الاقتصاد في الدول الخليجية المجاورة قد بدأت تدور بسرعة فائقة، بسبب نمو خططها التنموية كقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ مما أدى إلى اتساع أسواق العمل فيها حتى أمام اليد العاملة في البحرين[٢]. وفي السبعينيات ازداد النمو بسرعة من (٢١٦٠٧٨) نسمة عام ١٩٧١م إلى (٣٥٠٧٩٨) نسمة عام ١٩٨١م؛ أي بمعدل نمو سنوي يبلغ (٥٪). وهذا يعكس ما شهدته مملكة البحرين خلال هذه الفترة من انتعاش اقتصادي ارتبط بزيادة عائدات البترول بعد ارتفاع أسعاره، كما ارتبط بنجاح البحرين في تقليص اعتمادها على البترول وخلق اقتصاد متنوع يعتمد بصفة أساسية على استثمار رؤوس الأموال الخليجية. هذا، بالإضافة إلى تزايد أهمية البحرين كمركز مالي عالمي ذي موقع استراتيجي، ولتوسع الخدمات فيها وخاصة التجارية، ونمو قطاع صناعي نشيط. وبالطبع كان لا بد أن ينعكس هذا الانتعاش الاقتصادي على زيادة حجم الهجرة الوافدة[٣]، حيث إن النمو الاقتصادي وخطط التنمية الشاملة قد تطلبتا أعداداً إضافية كبيرة من قوة العمل لا قِبلَ للبحرين أن تشبعها بما يتوافر لديها من قوة عمل وطنية سواء من الناحية العددية أو ناحية الخبرات والكفاءات والمهارات.

(٢) محمود توفيق محمود، (١٩٨٨م)، سكان البحرين – دراسة في الجغرافية الديموغرافية، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة (٣٧)، القاهرة، ص٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٤.

وتراجع معدل النمو في الثمانينيات وبداية التسعينيات ليبلغ (٣,٧٪) في الفترة التعدادية ١٩٨١ – ١٩٩١م، ويمكن تعليل التراجع النسبي للنمو السكاني إلى أحداث حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ – ١٩٨٨م) وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ – ١٩٩١م)، وما فرضته من قيود وإجراءات على الهجرة الوافدة، كما أن مملكة البحرين قد تجاوزت خلال هذه الفترة مرحلة التنمية والإعمار السريعة التي كانت على أشدها في الفترات السابقة؛ مما أدى إلى تراجع نسبة الطلب على العمالة الوافدة بمختلف مستوياتها. هذا فضلاً عن أن مملكة البحرين بدأت تجني ثمار تنمية مواردها البشرية؛ الأمر الذي جعلها تغطي بقوة عملها الوطنية جانباً من متطلبات خططها التنموية. واستمر هذا التراجع في معدل النمو خلال الفترة ١٩٩١–٢٠٠١م ليبلغ (٢,٥٪). ويبدو أن عدم استقرار المنطقة من الناحية السياسية بعد حرب الخليج الثانية وتداعياتها، فضلاً عن تراجع أسعار البترول، كانت العوامل الرئيسة وراء هذا الانخفاض.

وإذا ما أخذت كل من الشريحتين البحرينية وغير البحرينية على انفراد – كما في الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) – اتضح أن نمو غير البحرينيين كان بمعدل مرتفع خلال سنوات المقارنة ما عدا الفترة ١٩٤١ – ١٩٥٠م، إذ بلغ (١,٦٪)؛ نتيجة لصغر حجم الهجرة الوافدة، مقارنة بالبحرينيين، البالغ (٢,٣٪)، والفترة الرابعة ١٩٦٥–١٩٧١م، البالغ (– ٠,٢٪) مقارنة بالبحرينيين، البالغ (٣,٥٪)؛ نتيجة لتوقف الهجرة الوافدة تقريباً بسبب ما فرضته البحرين من تحديد للهجرة الوافدة إليها، كذلك فإن أعداداً من المهاجرين قد عادوا إلى بلادهم، خاصة العمانيين والسعوديين والإيرانيين، بعد التطور الإنتاجي للبترول في تلك البلدان، ولعل انخفاض نصيب الهجرة في الزيادة الكلية إلى (– ١,٥٪)[٤] ما يدل على ذلك.

(٤) فتحي محمد أبو عيانة، (١٩٨٤م)، السكان والعمران الحضري (بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية)، دار النهضة العربية، بيروت، ص٢٢، ص ٤١.

وعلى أية حال فإن أقصى معدل نمو للسكان غير البحرينيين كان خلال الفترة الثالثة ١٩٥٩ – ١٩٦٥م قد بلغ (٨,٢٪)؛ مما يعكس ارتفاع نسبة غير البحرينيين من ١٧٪ من إجمالي السكان عام ١٩٥٩م إلى ٢١,١٪ من إجمالي السكان عام ١٩٦٥م، والفترة الخامسة ١٩٧١ – ١٩٨١م، وبلغ (١١,٥٪)؛ حيث ارتفعت فيها نسبة غير البحرينيين من ١٧,٥٪ عام ١٩٧١م إلى ٣٢٪ عام ١٩٨١م – ينظر الشكل رقم (١). وكان لتدفق أعداد كبيرة من الباحثين عن العمل في البحرين في أعقاب نموها الاقتصادي، وتنويع دخل البحرين، وتطور دور الصناعة والتمويل والبنوك – خاصة لفترة السبعينيات – أثر كبير في رفع ذلك المعدل.

إلا أن معدل النمو قد تراجع خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٩١م والفترة ١٩٩١ – ٢٠٠١م إلى (٤,٨٪) و (٢,٨٪) على التوالي. ويرتبط هذا الانخفاض بتراجع أسعار البترول منذ منتصف الثمانينيات، فضلاً عن الأحداث السياسية التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال تلك الفترات. ويبدو أن هذا التراجع لا يعكس انخفاض نسبة غير البحرينيين، بل إن الأرقام تظهر الارتفاع وأنها أقرب إلى الاستقرار في المستقبل، فقد بلغت (٣٦,٤٪) و(٣٧,٦٪) من جملة السكان خلال السنوات ١٩٩١ و ٢٠٠١م على التوالي.

وبمقارنة السكان الوافدين للمملكة مع أقرانهم في دول مجلس التعاون الخليجي – كما يظهر في الجدول رقم ٢ – نلاحظ انخفاض نسبة الوافدين إليها البالغة (٢,٢٪) من جملة السكان الوافدين لدول المجلس، وبذلك فإنها تأتي في المرتبة الخامسة أيضاً ما بين دولها. ولكن ينبغي الإشارة إلى أن السكان الوافدين لدول مجلس التعاون الخليجي تشكل نسبتهم (٣٦,٢٪) من جملة سكان دول المجلس، في حين يشكل المواطنون نسبة (٦٣,٨٪). وهذا يمكن أن يعطي مؤشراً إلى توقع انخفاض نسبة الوافدين تدريجياً خلال السنوات القادمة نتيجة سياسة الإحلال والخلجنة التي تتبعها حكومات هذه الدول.

إلا أن هذا النمو لم يكن متذبذباً بدرجات عالية للسكان البحرينيين كما هو

الحال بالنسبة للسكان غير البحرينيين؛ فقد ارتفعت معدلات النمو السنوي تدريجياً من (٢,٣٪) في الفترة ١٩٤١ – ١٩٥٠م إلى أن بلغت أقصى ارتفاع لها في الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧١م (٣,٥٪)؛ مما يعكس ارتفاع مساهمة الزيادة الطبيعية في ارتفاع تلك المعدلات، الناجمة عن ارتفاع مستوى الخصوبة، وهو أمر يتفق مع تراكم الميراث الحضاري والأفكار والقيم المؤيدة لذلك، فضلاً عن أن الارتفاع السريع في العائدات النفطية الذي نتجت عنه زيادات مفاجئة وكبيرة في المداخيل أدى إلى خلق طلب متزايد على الأطفال الذين أصبح عبؤهم الاقتصادي مقبولاً، بالإضافة إلى عودة أعداد كبيرة من أبناء البحرين خلال هذه الفترة. ثم طرأ هبوط في الفترة ١٩٧١ – ١٩٨١م لتصل النسبة إلى (٣٪)، ثم تناقصت في الفترة ١٩٨١ – ١٩٩١م إلى (٢,٩٪)، وينسجم هذا الانخفاض مع ما طرأ من انخفاض في معدل الزيادة الطبيعية(*) الذي انخفض من ٢٩ بالألف عام ١٩٨١م إلى ٢٧,٧ بالألف عام ١٩٩١م؛ مما يعكس انخفاض معدل الخصوبة العام للسكان البحرينيين من (١٣٧,٩) مولوداً عام ١٩٨١م إلى (١٢٤,٥) مولوداً عام ١٩٩١م، كما أن معدل الخصوبة الكلية قد انخفض من (٤,٩) مواليد إلى ٤ مواليد ثم إلى (٢,٧) مولود للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥م(٥). ويتوافق هذا الانخفاض مع سياسة مملكة البحرين الرامية إلى تنظيم الأسرة وبرامج التربية السكانية، حيث تتبنى البحرين تلك السياسة لأسباب اجتماعية واقتصادية دون اعتبار للآثار الديموغرافية؛ فقد احتلت نسبة استخدام وسائل منع الحمل٥٣٪ عام ١٩٨٥م، ثم ارتفعت إلى ٦١,٨٪ عام ٢٠٠١م مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي التي تنخفض عن هذا المعدل والتي تبلغ ٣١,٨٪ و

(*) بلغ معدل الزيادة الطبيعية ٣٥ بالألف في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧١م، في حين بلغ معدل الخصوبة الكلية ٥,٥ مواليد في عام ١٩٧١م.

(٥) الأمم المتحدة، (٢٠٠٥م)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير السكان والتنمية (النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية)، العدد الثاني، نيويورك، جدول رقم (٢)، ص ٦٤.

٢٣,٧٪ و ٤٣,٢٪ و ٥٠,٢٪ و ٢٧,٥٪[٦] على التوالي في كل من المملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويتعين أن لا نغفل بأن تلك السياسة تترك أثراً على حجم السكان لمملكة البحرين وخاصة عام ٢٠٠١م. ومع هذا تبقى الحاجة قائمة نحو تنمية الموارد البشرية كمياً ونوعياً لسد متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية في القطاعات المختلفة وترميم النقص في قوة العمل في بعض القطاعات وتهيئة الكوادر وإعدادها إعداداً سليماً يتطور مع تطور مهنها ومتطلباتها التقنية والإدارية والفنية. ولكن ينبغي الإشارة إلى أن السكان المواطنين يشكلون نسبة (٢٪) من جملة السكان المواطنين لدول المجلس، ولذلك فإنها تحتل المرتبة السادسة بين دولها – كما يظهر في الجدول رقم (٢). إلا أن ما ينبغي تأكيده أن نسبة إسهام السكان المواطنين تعد أقل بكثير مما يقابله لدى السكان الوافدين لدى بعض دول مجلس التعاون الخليجي، فيما لو حسبت المعدلات على مستوى كل دولة من دولها بحيث تحولت هذه المجتمعات إلى أقليات داخل أوطانها؛ الأمر الذي يمكن أن تكون له عواقبه الخطيرة في مجتمع المواطنين، خاصة في ظل ما تحمله هذه الأفواج المهاجرة من تنوع الأديان، والعقائد والقوميات والانتماءات السياسية والدينية، لذلك لا بد من وضع السياسات والضوابط التي تحول دون تفاقم هذه المشكلات، خاصة أن التفوق الكمي والنوعي للمهاجرين الوافدين – ومن غير العرب خاصة – يتيح لهم ممارسة تأثيرات مهمة في مجريات الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقائدية والإعلامية وغيرها، وهو أمر بدأت تتكشف معالمه في بعض دول الخليج العربي.

ثانياً – توزع الوافدين لمملكة البحرين بحسب الجنسية:

يوضح الجدول رقم (٣) التوزع العددي والنسبي للسكان غير البحرينيين بحسب الجنسية، وذلك وفق تعدادات ١٩٨١م و ١٩٩١م و ٢٠٠١م. ويلاحظ

(٦) المصدر نفسه، جدول رقم (٨)، ص٧١.

من الجدول المذكور والشكل رقم (٢) وجود تغيرات في تيارات المهاجرين لمملكة البحرين بحسب مجموعات الدول. فبينما كانت نسبة الجنسيات العربية من إجمالي غير البحرينيين (١٢,٧٪) عام ١٩٨١م، نجد أنها انخفضت إلى (١٢,٢٪) عام ١٩٩١ ثم إلى ١١٪ عام ٢٠٠١م. إلا أن هذا التراجع لا يعني تناقص الأعداد المطلقة خلال سنوات المقارنة التي ارتفعت من (١٤٢٩٩ نسمة) إلى (٢٢٦٠٥ نسمة) ثم إلى (٢٦٨٧٣ نسمة)؛ الأمر الذي يعكس الارتفاع الكبير في الجنسيات الآسيوية خلال المدة نفسها، حيث ارتفع حجم تياراتها من (٨٦٧٠٩ نسمة) عام ١٩٨١م إلى (١٥٤٠٩٠ نسمة) عام ١٩٩١م ثم إلى (٢٠٦٦٢٦ نسمة) عام ٢٠٠١م، أي أنها سجلت نسبة قدرها (٧٧,٢٪ و٨٣,١٪ و ٨٣,٩٪) من إجمالي الجنسيات الوافدة خلال تلك السنوات.

أما الجنسيات الأوروبية فقد أظهرت انخفاضاً في حجمها ونسبتها، إذ احتلت نصيباً يبلغ (٨,٧٪) عام ١٩٨١م، في حين انحدرت إلى (٣,٢٪) عام ١٩٩١م، ثم إلى (٢,٤٪) عام ٢٠٠١. ويبدو أن هذا الانخفاض يعود إلى ظروف عدم الاستقرار التي أحاطت بالمنطقة نتيجة الحربين الخليجيتين الأولى والثانية وما تلاهما من تداعيات على المنطقة. أما الجنسيات الأخرى فقد حافظت على استقرارها خلال هذه السنوات ما عدا جنسيات أمريكا الشمالية وإفريقيا التي ارتفعت خلال تعداد ٢٠٠١م إلى (١,٣٪ و ١,٢٪) مقارنة بالتعدادين السابقين، اللذين حافظتا فيهما على استقرارهما مما يعكس زيادة الأعداد المهاجرة من تلك الجنسيات.

وينقلنا الجدول رقم (٣) خطوة أخرى حيث يلاحظ أن مجموعة الجنسيات عرضة للتغير العددي والنسبي بحسب النوع، فمما لا شك فيه أن أعداد غير البحرينيات من الجنسيات الآسيوية قد ارتفعت من (١٥,١٪) من إجمالي المهاجرين عام ١٩٨١م إلى (٢١,٧٪) من إجمالي المهاجرين عام ١٩٩١م، ثم إلى (٢٣,٤٪) من إجمالي المهاجرين عام ٢٠٠١م، ولذلك فمن الممكن أن نتصور في المستقبل استمرار الزيادة في نصيب العمالة الآسيوية والانخفاض

في نصيب العرب من الإجمالي؛ مما يشكل قلقاً على النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية بالمملكة. وعلاوة على ذلك فقد لوحظ انخفاض في نسبة غير البحرينيات من الجنسيات الأوروبية خلال السنوات نفسها، فقد انخفضت من(٣,٧٪)من إجمالي المهاجرين إلى (١,٦٪) من إجمالي المهاجرين، ثم إلى (١,٢٪) من إجمالي المهاجرين، بينما حافظت الجنسيات الأخرى من غير البحرينيات على نصيبها من إجمالي المهاجرين خلال السنوات نفسها ما عدا جنسيات أمريكا الشمالية وإفريقيا التي ارتفعت عام ٢٠٠١م إلى (٠,٥٪) و (١,١٪) من إجمالي المهاجرين مقارنة بالتعدادين السابقين.

وتدل مؤشرات التغير على حدوث انخفاض في نصيب الجنسيات الآسيوية من الذكور. فقد انخفضت من (٦٢٪) من إجمالي المهاجرين عام ١٩٨١م إلى (٦١,٨٪) عام ١٩٩١م، ثم إلى (٦٠,٦٪) عام ٢٠٠١م، في حين انخفضت الجنسيات العربية من الذكور من (٨,١٪) إلى (٦,٨٪) والى (٦,٣٪) خلال السنوات نفسها. كذلك شمل التغير نصيب الجنسيات الأوروبية حيث انخفضت من (٤,١٪) إلى (١,٧٪) وإلى (١,٢٪)، ولم تسلم الجنسيات الأخرى من التغير؛ إلا أنها تتميز بتغيرات بطيئة؛ الأمر الذي يؤكد أن تلك الجنسيات ما زالت تحتل نصيباً محدوداً من إجمالي الجنسيات الوافدة.

الجدول رقم (٣)

السكان غير البحرينيين بحسب الجنسية والنوع في تعدادات ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م

الجنسية	١٩٨١م						١٩٩١م					
	ذكور		إناث		جملة		ذكور		إناث		جملة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
عربية	٩١٣٦	٨,١	٥١٦٤	٤,٦	١٤٢٩٩	١٢,٧	١٢٦١٢	٦,٨	٩٩٩٣	٥,٤	٢٢٦٠٥	١٢,٢
آسيوية	٦٩٧١٠	٦٢,٠	١٦٩٩٩	١٥,١	٨٦٧٠٩	٧٧,٢	١١٤٠٩٣	٦١,٨	٣٩٩٩٧	٢١,٧	١٥٤٠٩٠	٨٣,٤
أوروبية	٤٦١٥	٤,١	٤١٩٨	٣,٧	٨٨١٣	٧,٨	٣٠٦٩	١,٧	٢٩٢٣	١,٦	٥٩٩٢	٣,٢
أمريكية شمالية	٥٤٩	٠,٥	٤١٧	٠,٤	٩٦٦	٠,٩	٧٤١	٠,٤	٥٦٢	٠,٣	١٣٠٣	٠,٧
أمريكية جنوبية	٤٨	٠,٠	١٥	٠,٠	٦٣	٠,١	٤٢	٠,٠	٥١	٠,٠	٩٣	٠,١
إفريقية	٩٦	٠,١	١٤٠	٠,١	٢٣٦	٠,٢	١٥٩	٠,١	١٨٦	٠,١	٣٤٥	٠,٢
إقيونسية	١٢٦	٠,١	١١٧	٠,١	٢٤٣	٠,٢	١٧٧	٠,١	١٢٧	٠,١	٣٠٤	٠,٢
غير مبين	٥٨٩	٠,٥	٤٦٠	٠,٤	١٠٤٩	٠,٩	–	–	–	–	–	–
الجملة	٨٤٨٦٩	٧٥,٠	٢٧٥٠٩	٢٤,٥	١١٢٣٧٨	١٠٠,٠	١٣٠٨٩٣	١٠٠,٠	٥٣٨٣٩	٢٩,١	١٨٤٧٣٢	١٠٠,٠

تابع/ الجدول رقم (٣)
السكان غير البحرينيين بحسب الجنسية والنوع في تعدادات ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م

الجنسية	٢٠٠١م					
	ذكور		إناث		جملة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
عربية	١٥٣٣٤	٦,٣	١١٥٣٩	٤,٧	٢٦٨٧٣	١١,٠
آسيوية	١٤٨٣٤٣	٦٠,٦	٥٧٢٨٣	٢٣,٤	٢٠٥٦٢٦	٨٣,٩
أوروبية	٢٨٣٣	١,٢	٢٩٥٥	١,٢	٥٧٨٨	٢,٤
أمريكية شمالية	١٩٢٤	٠,٨	١٢٧١	٠,٥	٣١٩٥	١,٣
أمريكية جنوبية	٣٥	٠,٠	٣٥	٠,٠	٧٠	٠,٠
إفريقية	٣٤٢	٠,١	٢٥٨٢	١,١	٢٩٢٤	١,٢
إقيونسية	٢١٥	٠,١	٢٤٦	٠,١	٤٦١	٠,٢
غير مبين	–	–	–	–	–	–
الجملة	**١٦٩٠٢٦**	**٦٩,٠**	**٧٥٩١١**	**٣١,٠**	**٢٤٤٩٣٧**	**١٠٠,٠**

المصدر:

(١) دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الإحصاء، المجموعة الإحصائية ١٩٩٤م، ديسمبر ١٩٩٥م، جدول رقم (٣٨-٢)، ص٦٩.

(٢) دولة البحرين، وزارة شؤون رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت، الجزء الأول، جدول رقم (١-٣-١)، ص٥٥.

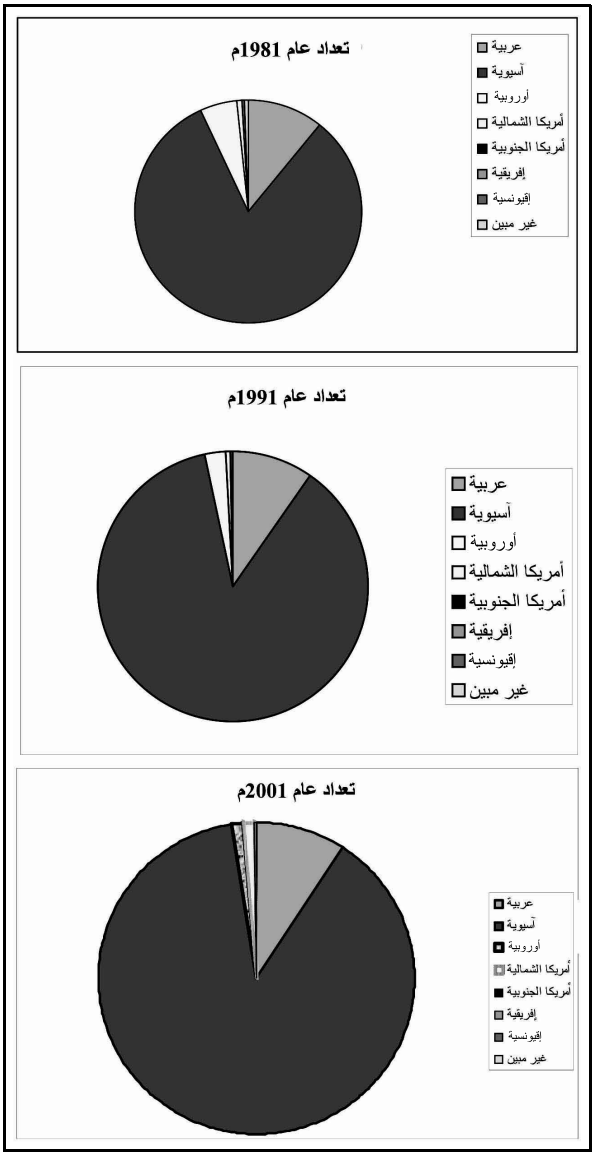

المصدر: الجدول رقم (٣)

الشكل رقم (٢) – السكان غير البحرينيين بحسب الجنسية في تعدادات ١٩٨١ و١٩٩١ و٢٠٠١م

ثالثاً – مدة الإقامة وأسبابها:

توفر إحصاءات مدة الإقامة مؤشراً جيداً لقياس بعض سمات مجتمع غير المواطنين ومدى استقرار قوة العمل الوافدة للبلاد، حيث إن دراستها تسمح[٧] بما يأتي:

١ – التنبؤ بحجم القوة العاملة التي يمكن الاعتماد عليها في التخطيط والتنمية.

٢ – ضرورة تلبية حاجاتها من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية واستخدامها للمرافق العامة.

ويمكن أن نلاحظ من الجدول رقم (٤) أن (١٧٨٧٢٢ نسمة) من غير البحرينيين قد وفدوا إلى البحرين خلال الفترة ١٩٩١ – ٢٠٠١م؛ أي بنسبة (٧٣٪) من إجمالي السكان غير البحرينيين، بينما كان هناك (٩٩٢١٣ نسمة) من غير البحرينيين قد وفدوا إلى البحرين خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٩١م، ويمثل ذلك (٧٥,٨٪) من إجمالي السكان غير البحرينيين، وأن (٢٢,٢٪) من إجمالي السكان غير البحرينيين قد وفدوا خلال الفترة السابقة لهذه الفترة، وفي خلال الفترة ١٩٧١ – ١٩٨١م؛ أي قبل فترة تبلغ ١٠ سنوات فأكثر من تعداد ١٩٨١م. هذا، ويمكن ربط ظاهرة وفود المهاجرين بالانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البحرين، وزيادة مشاريع التنمية التي ارتبطت بزيادة العائدات النفطية.

ومن الجدول المشار إليه يتضح أن (٤٥,٣٪) من جملة غير البحرينيين في عام ١٩٩١م لا تزيد مدة إقامتهم على ثلاث سنوات، بينما تصل إلى (٤٤,٨٪) عام ٢٠٠١م، في حين إذا عدنا إلى تعداد ١٩٨١م، فإن هذه النسبة تبلغ (٤٥,٢٪) من إجمالي غير البحرينيين ولمدة لا تزيد على سنتين. ويبدو أن هذه

(٧) محمد صفوح الأخرس، (١٩٨٠م)، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ص٣١١.

المدة هي المحددة لعقد العمل مع غير البحرينيين، وهذا دليل على أن الهجرة إلى البحرين هي هجرة عمالة(٨).

ويمكن الإشارة أيضاً إلى أن معظم من لهم مدة إقامة أطول من المقيمين الأجانب بالمملكة هم من العرب والآسيويين. وقد بلغ الوسط الحسابي لمدة الإقامة لجميع المهاجرين وقت التعداد ١٩٩١م (٥,٥) سنوات، وكذلك في تعداد ٢٠٠١م. فمن المهاجرين العرب نجد أن (٢٧٪) أقاموا بالبحرين ١٠ سنوات فأكثر في تعداد ١٩٩١م، في حين بلغت (٢٩,٢٪) في تعداد ٢٠٠١م، ويختلف عن ذلك وضع الآسيويين حيث نجد أن (٢١,٩٪ و ٢٧,٥٪) قد أقاموا بالبحرين للمدة نفسها، وهذه النسبة تكون أكبر لو أخذت بحسب تعداد ١٩٨١م؛ حيث بلغ من لهم مدة إقامة ٩ سنوات فأكثر من العرب (٣١,١٪) من إجمالي الوافدين العرب، بينما بلغ الآسيويون (١١,٩٪) من إجمالي الوافدين الآسيويين، في حين قلت الجنسيات الأخرى. وهكذا نجد أن المواطنين العرب من الوافدين لهم ميل أكبر للبقاء والاستقرار وللتحول لحالة الاندماج في المجتمع البحريني من الجنسيات الأخرى.

وتشير البيانات المتوافرة من واقع تعدادي ١٩٩١ و ٢٠٠١م إلى أن السبب الرئيس لإقامة غير المواطنين من السكان بالبحرين هو العمل؛ حيث احتل نسبة (٧١,٤٪ و٧٢,٥٪) من إجمالي السكان غير البحرينيين على التوالي. في حين احتل سبب مرافقة الأسرة نسبة (٢١,٦٪ و ١٩٪) على التوالي، ومن هنا فقد احتل هذان السببان (٩٣٪ و ٩١,٥٪) من إجمالي السكان غير البحرينيين خلال التعدادين على التوالي، في حين توزعت الأسباب الأخرى على نسبة (٧٪ و ٨,٥٪) من إجمالي السكان غير البحرينيين. ومن الملاحظ أن العمل يعتبر أكثر الأسباب أهمية للآسيويين حيث يحتل (٩١,٢٪) من إجمالي

(٨) منظمة العمل العربية، المؤسسة العربية للتشغيل، (١٩٨٧م)، الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان دولة البحرين، تعداد السكان والمساكن ١٩٨١م، دراسات تحليلية (٥)، طنجة، ص١٢٧.

الجدول رقم (٤)

التوزع العددي والنسبي لغير البحرينيين بحسب مدة الاقامة لمملكة البحرين في تعدادي ١٩٩١ و ٢٠٠١م

الجنسية	السنوات	مدة الإقامة (بالسنوات)															
		أقل من ٢		٢ – ٣		٤ – ٥		٦ – ٧		٨ – ٩		١٠ فأكثر		غير مبين		الجملة	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
عربية	١٩٩١	٢٥٦٥	٢٠,٣	٢٢٠٦	١٧,٥	٢١٢٥	١٦,٩	١٢٤١	٩,٨	٨٩٢	٧,١	٣٤٠٣	٢٧,٠	١٨٠	١,٤	١٢٦١٢	١٠٠,٠
	٢٠٠١	٥٨٥٩	٢١,٨	٤٧١٠	١٧,٥	٤٢١٣	١٥,٧	٢٥٩٩	٩,٧	١٦٤٥	٦,١	٧٨٤٧	٢٩,٢	–	–	٢٦٨٧٣	١٠٠,٠
آسيوية	١٩٩١	٢٦٤٥١	٢٣,٢	٢٥٦٠٧	٢٢,٤	١٢٣٩٦	١٠,٩	١١٧٦٠	١٧,٣	١٠٤٤٤	٩,٢	٢٤٩٧١	٢١,٩	٢٤٦٤	٢,١	١١٤٠٩٣	١٠٠,٠
	٢٠٠١	٤٦٦٥٨	٢٢,٧	٤٤٨٩٥	٢١,٨	٢٣٩٣٧	١١,٧	١٧٧٧٧	٨,٦	١٥٧٤٨	٧,٧	٥٦٦١١	٢٧,٥	–	–	٢٠٥٦٢٦	١٠٠,٠
إفريقية	١٩٩١	٤١	٢٥,٨	٥٠	٣١,٤	١٧	١٠,٧	١٨	١١,٣	١٠	٦,٣	١٩	١٢,٠	٤	٢,٥	١٥٩	١٠٠,٠
	٢٠٠١	٩٠٩	٣١,١	١١٥٢	٣٩,٤	٥٢١	١٧,٨	١٣٧	٤,٧	٥٢	١,٨	١٥٣	٥,٢	–	–	٢٩٢٤	١٠٠,٠
أوروبية	١٩٩١	١٠٢٩	٣٣,٥	٦٤٥	٢١,٠	٣٤٣	١١,٢	٢٨٦	٩,٣	١٨٨	٦,١	٥٤٣	١٧,٧	٣٥	١,٢	٣٠٦٩	١٠٠,٠
	٢٠٠١	١٦٠٩	٢٧,٨	١١٣٥	١٩,٦	٦٩٢	١٢,٠	٥١٢	٨,٨	٤٠٧	٧,٠	١٤٣٣	٢٤,٨	–	–	٥٧٨٨	١٠٠,٠
أمريكية	١٩٩١	٤١٩	٥٦,٥	١٢١	١٦,٣	٦٧	٩,١	٦٦	٨,٩	٢٩	٣,٩	٣٦	٤,٩	٣	٠,٤	٧٤١	١٠٠,٠
شمالية	٢٠٠١	١٣٨٣	٤٣,٣	١١١٦	٣٤,٩	٢٦	٨,٢	١١٦	٣,٦	١٢١	٣,٨	١٩٩	٦,٢	–	–	٣١٩٥	١٠٠,٠

تابع/ الجدول رقم (٤)

التوزع العددي والنسبي لغير البحرينيين بحسب مدة الاقامة لمملكة البحرين في تعدادي ١٩٩١م و ٢٠٠١م

الجنسية	السنوات	مدة الإقامة (بالسنوات)															
		أقل من ٢		٢ – ٣		٤ – ٥		٦ – ٧		٨ – ٩		١٠ فأكثر		غير مبين		الجملة	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أمريكية	١٩٩١	١٨	٤٢,٩	٦	١٤,٣	٤	٩,٥	٣	٧,١	٢	٤,٨	٧	١٦,٧	٢	٤,٧	٤٢	١٠٠,٠
جنوبية	٢٠٠١	١٩	٢٧,١	١٤	٢٠,٠	٦	٨,٦	٥	٧,١	٤	٥,٧	٢٢	٣١,٥	–	–	٧٠	١٠٠,٠
دول	١٩٩١	٨٧	٤٩,٢	٤٨	٢٧,١	١٤	٧,٩	٩	٥,١	٦	٩,٤	٨	٤,٥	٥	٢,٨	١٧٧	١٠٠,٠
إقيونسيا	٢٠٠١	١٥١	٣٢,٨	١٢٧	٢٧,٥	٥٨	١٢,٦	٣١	٦,٧	٤٤	٩,٥	٥٠	١٠,٩	–	–	٤٦١	١٠٠,٠
الجملة	**١٩٩١**	**٣٠٦١٠**	**٢٣,٤**	**٢٨٦٨٣**	**٢١,٩**	**١٤٩٦٦**	**١١,٤**	**١٣٣٨٣**	**١,٢**	**١١٥٧١**	**٨,٨**	**٢٨٩٨٧**	**٢٢,٢**	**٢٦٩٣**	**٢,١**	**١٣٠٨٩٣**	**١٠٠,٠**
	٢٠٠١	**٥٦٦٨٨**	**٢٣,١**	**٥٣١٤٩**	**٢١,٧**	**٢٩٦٨٧**	**١٢,١**	**٢١١٧٧**	**٨,٦**	**١٨٠٢١**	**٧,٤**	**٦٦٣١٥**	**٢٧,١**	–	–	**٢٤٤٩٣٧**	**١٠٠,٠**

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحث أما الأرقام المطلقة فمصدرها:

(١) دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الإحصاء، التعداد العام للسكان ١٩٩١م، الجزء الثاني، ١٩٩٣م، جدول رقم (١ – ٨ – ١)، ص٢٠٨.

(٢) دولة البحرين، وزارة شؤون رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت ٢٠٠١م، الجزء الثاني، جدول (٦٠ – ٢)

الجنسيات، في حين احتل العرب (٥,٧٪)، وكذلك مرافقة الأسرة، حيث تبلغ للآسيويين (٦٦,١٪)، بينما تبلغ للعرب (٢٦٪)، وهذا يشير إلى أن أغلب العاملين المهاجرين للبحرين من الدول الآسيوية قد التحقت بهم أسرهم بينما غالبية العاملين العرب لم تلحق بهم أسرهم.

ويمثل العمل السبب الرئيس لهجرة الذكور حيث يحتل (٨٥,٤٪ و٨١,٣٪) من إجمالي الذكور غير البحرينيين في عامي ١٩٩١م و ٢٠٠١م على التوالي، بينما تمثل مرافقة الأسرة والعمل السبب الرئيس لهجرة الإناث، البالغة (٤٨,٤٪، ٣٧,١٪) على التوالي في تعداد ١٩٩١م و (٤١,١٪ و ٤٣,٦٪) في تعداد ٢٠٠١م على التوالي من إجمالي الإناث غير البحرينيات(*).

أما الأسباب الأخرى فإن الفارق بين العرب والآسيويين يتضاءل بدرجة كبيرة، إلا أن المجموعات الجنسية الأخرى يتضاءل نصيبها من تلك الأسباب بالنظر لصغر أحجامها من تلك المجموعات.

رابعاً – التركيب النوعي والعمري للمهاجرين:

يعتبر التركيب النوعي والعمري من أهم أنواع التركيب السكاني في الدراسات الديموغرافية بشكل عام، بل يعد مهماً وأساسياً في معظم الدراسات والتحليلات الديموغرافية؛ لأن العمر والنوع من أهم سمات الإنسان التي ترتبط إلى حد كبير بسلوكه وحاجاته ونشاطاته(٩)، إذ يمكن من خلاله تعرف الكثير من

(*) تم استخراج النسب الخاصة بسبب الإقامة من قبل الباحث بالاعتماد على:
– دولة البحرين، التعداد العام للسكان ١٩٩١م، مصدر سابق، جدول رقم (٨٤ – ١، ٨٥ – ١، ٨٦ – ١)، ص٢١١ – ٢١٣.
– دولة البحرين، النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان ٢٠٠١م، مصدر سابق، جدول رقم (٣–١–١)، ص٥٥.

(٩) رشود بن محمد الخريف، (٢٠٠٣م)، السكان – المفاهيم والأساليب والتطبيقات، جامعة الملك سعود، الرياض، ص١٤٨.

الملامح الديموغرافية للمجتمع، ومنها مجتمع المهاجرين، وذلك بحكم تأثره بكثير من العوامل الديموغرافية التي تميزه عن مجتمع المواطنين. ويمكن أن نتبين خصائص هذا التركيب، من خلال التصنيف الآتي:

١ – التركيب النوعي:

يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) احتفاظ الذكور بتفوقهم العددي والنسبي خلال سنوات المقارنة، ولعل السبب يعود إلى أن الطلب كان مركزاً على الذكور وليس الإناث، كما أن الحكومة مازالت لا تسمح للعمال باستقدام أسرهم. فمثلاً يلاحظ أن (٧٥,٥٪) من المجتمع المهاجر وقت تعداد ١٩٨١م كانوا من الذكور؛ ولذلك فإن نسبة النوع اتسمت بالتطرف، حيث تبلغ (٣٠٨,٥) ذكور لكل مائة أنثى. ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى تضاعف حجم المهاجرين في السبعينيات كما ورد آنفاً. فقد زاد عددهم من (٣٧٨٨٥ نسمة) عام ١٩٧١م إلى (١١٢٣٧٨ نسمة) عام ١٩٨١م بعد النمو الاقتصادي الذي شهدته المملكة في ظل قصور المعروض من قواها العاملة الوطنية وعجزها عن إشباع الطلب الناجم عن تنوع المخططات التنموية وتوسعها؛ مما زاد من متطلباتها للقوى العاملة في المجالات المختلفة، وهذا بدوره قد شجع على نمو الهجرة الوافدة إليها وخاصة الذكرية، ويبدو أن هناك اتجاهاً نحو تصحيح التركيب النوعي للسكان غير البحرينيين في تعدادي ١٩٩١ و ٢٠٠١م، تبعاً لحاجة سوق العمل، فقد انخفضت نسبة النوع إلى (٢٤٣,١ و ٢٢٢,٧) ذكراً لكل مائة أنثى. وأغلب الظن أن هذا الانخفاض يعود إلى زيادة الطلب على الإناث للقيام بأعمال لم تكن متاحة في الفترات السابقة. ويبدو أن هذه الظاهرة بدأت تسري في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي. وللتدليل على ذلك، فقد تراجعت نسبة النوع للسكان الوافدين في دولة الإمارات العربية المتحدة من (٣٤٦) ذكراً لكل مائة أنثى بحسب تعداد ١٩٦٨م إلى (٢٥٥) ذكراً لكل مائة أنثى في تعداد ١٩٩٥م، وهذا الانخفاض يرجع جزئياً إلى استخدام عدد كبير من الإناث

الآسيويات اللاتي يعملن بالخدمة في المنازل(١٠). كذلك تراجعت نسبة النوع لسكان دولة قطر من (٢٠٤,٤) ذكور لكل مائة أنثى بحسب تعداد ١٩٨٦م، إلى (١٩٠,٧) ذكراً لكل مائة أنثى في تعداد ١٩٩٧م(*). كما أن أحداث حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١م وما تلاها من تداعيات على الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة قد أثرت في انخفاض حجم المهاجرين عموماً؛ حيث تزايدت بشكل بطيء مقارنة بالفترة السابقة، مما انعكس على توجه نسبة النوع إلى الانخفاض.

الجدول رقم (٥)
السكان غير البحرينيين بحسب النوع
في سنوات التعداد ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م

سنة التعداد	الذكور		الإناث		جملة السكان	نسبة النوع
	العدد	٪	العدد	٪		
١٩٨١	٨٤٨٦٩	٧٥,٥	٢٧٥٠٩	٢٤,٥	١١٢٣٧٨	٣٠٨,٥
١٩٩١	١٣٠٨٩٣	٧٠,٩	٥٣٨٣٩	٢٩,١	١٨٤٧٣٢	٢٤٣,١
٢٠٠١	١٦٩٠٢٦	٦٩,٠	٧٥٩١١	٣١,٠	٢٤٤٩٣٧	٢٢٢,٧

المصدر:

(١) دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الإحصاء، المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، ديسمبر ١٩٩٥م، جدول رقم (٠٣ – ٢)، ص١٩ – ٢٠.

(٢) دولة البحرين، وزارة شؤون رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت ٢٠٠١م، الجزء الأول، جدول رقم (١ – ١ – ١)، ص٤٧.

---

(١٠) محمد محمد زهرة، (٢٠٠٣م)، سكان الإمارات العربية المتحدة (في كتاب: سكان العالم العربي: الواقع والمستقبل – دراسة ديموغرافية)، القسم الآسيوي، الجزء الأول، مكتبة العبيكان، الرياض، ص١٠٢.

(*) استخرجت النسب من قبل الباحث بالاعتماد على تعدادي ١٩٨٦ و ١٩٩٧م.

وعلى الرغم من هذا الخلل في نسبة النوع للسكان المهاجرين على مستوى المملكة، فإن دراسة البيانات التفصيلية على مستوى الجنسيات المهاجرة – كما في الجدول رقم (٦) – يكشف عن وجود بؤرات عالية لبعض الجنسيات مثل الآسيوية التي احتلت المرتبة الأولى في تعدادات ١٩٨١م و١٩٩١م و٢٠٠١م، وبلغت (٤١٠,١ و ٢٨٥,٣ و ٢٥٨,٩) ذكراً لكل مائة أنثى على التوالي. والأمريكية الجنوبية في تعداد ١٩٨١م، وبلغت (٣٢٠) ذكراً لكل مائة أنثى. والعربية سواء لجنسيات دول مجلس التعاون الخليجي أو الجنسيات العربية الأخرى في تعداد ١٩٨١م، وبلغت على التوالي (١٧٩,٩ و ١٧٥,٤) ذكراً لكل مائة أنثى. إلا أن ذلك قد تغير نحو الانخفاض خلال تعدادي ١٩٩١م و٢٠٠١م ليبلغ على التوالي (١١٤,٧ و ١١٤) ذكراً لكل مائة أنثى للأولى و(١٢٩,٥ و ١٤٠) ذكراً لكل مائة أنثى للثانية، والأمريكية الشمالية في التعدادات الثلاثة على الرغم من أن ارتفاعها في التعداد الأخير كان أكبر، وبلغ (١٥١,٤) ذكراً لكل مائة أنثى، مقارنة بالتعدادين السابقين، والإقيونسية في تعداد ١٩٩١م. في حين انحدرت جنسيات أخرى عن خط التوازن لتبلغ (٦٨,٦ و ٨٥,٥ و ١٣,٢) ذكراً لكل مائة أنثى في تعدادات ١٩٨١ و ١٩٩١ و٢٠٠١م على التوالي، كما في الجنسية الإفريقية؛ مما يعكس سيادة الإناث على الذكور. كما أن هذه الظاهرة قد برزت في الجنسية الأمريكية الجنوبية خلال تعداد ١٩٩١م، البالغة (٨٢,٤) لكل مائة أنثى والجنسية الإقيونسية والأوروبية في تعداد ٢٠٠١م، البالغة (٨٧,٤ و ٨٥,٨) ذكراً لكل مائة أنثى، في حين حافظت الجنسية الأوروبية على نمطها الاعتيادي خلال تعدادي ١٩٨١ و١٩٩١م، وبلغت (١٠٩,٩ و ١٠٥) ذكور لكل مائة أنثى؛ الأمر الذي يعكس الهجرة الأسرية لهذه الجنسية التي تحتل بعض الوظائف الإدارية المهمة في الدولة.

٢ – التركيب العمري:

ويقصد بالتركيب العمري توزع أعداد السكان أو نسبهم في الأعمار الرئيسة أو بحسب فئات الأعمار المختلفة، التي يمكن ترجمتها إلى تمثيل بياني

الجدول رقم (٦)

نسبة النوع للسكان المهاجرين إلى مملكة البحرين بحسب الجنسية للتعدادات ١٩٨١م و١٩٩١م و٢٠٠١م

الجنسية	١٩٨١م			١٩٩١م			٢٠٠١م		
	ذكور	إناث	نسبة النوع	ذكور	إناث	نسبة النوع	ذكور	إناث	نسبة النوع
دول مجلس التعاون الخليجي عدا البحرين	٣١٨٩	١٧٩٢	١٧٩,٩	٢٥٢٦	٢٢٠٢	١١٤,٧	٣٦٣٦	٣١٨٧	١١٤,٠
عرب آخرون	٥٩٤٧	٣٣٩١	١٧٥,٤	١٠٠٨٦	٧٧٩١	١٢٩,٥	١١٦٩٨	٨٣٥٢	١٤٠,٠
آسيوي	٦٩٧١٠	١٦٩٩٩	٤١٠,١	١١٤٠٩٣	٣٩٩٩٧	٢٨٥,٣	١٤٨٣٤٣	٥٧٢٨٣	٢٥٨,٩
إفريقي	٩٦	١٤٠	٦٨,٦	١٥٩	١٨٦	٨٥,٥	٣٤٢	٢٥٨٢	١٣,٢
أوروبي	٤٦١٥	٤١٩٨	١٠٩,٩	٣٠٦٩	٢٩٢٣	١٠٥,٠	٢٨٣٣	٢٩٥٥	٩٥,٨
أمريكي شمالي	٥٤٩	٤١٧	١٣١,٧	٧٤١	٥٦٢	١٣١,٩	١٩٢٤	١٢٧١	١٥١,٤
أمريكي جنوبي	٤٨	١٥	٣٢٠,٠	٤٢	٥١	٨٢,٤	٣٦	٣٥	١٠٢,٨
إقيونسي	١٢٦	١١٧	١٠٧,٧	١٧٧	١٢٧	١٣٩,٤	٢١٥	٣٤٦	٨٧,٤
غير مبين	٥٨٩	٤٦٠	١٢٨,٠	–	–	–	–	–	–
الجملة	**٨٤٨٦٩**	**٢٧٥٠٩**	**٣٠٨,٥**	**١٣٠٨٩٣**	**٥٣٨٣٩**	**٢٤٣,١**	**١٦٩٠٢٦**	**٧٦٩١١**	**٢١٩,٧**

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحث، أما الأرقام المطلقة فمصدرها:

(١) دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الإحصاء، المجموعة الإحصائية ١٩٩٤م، ديسمبر ١٩٩٥م، جدول رقم (٣٨-٢)، ص٦٩.

(٢) دولة البحرين، وزارة شؤون رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت ٢٠٠١م، الجزء الثاني، جدول (٥٥-٢).

يعرف – بالهرم السكاني – ويمثل خصائص السكان من حيث العمر والنوع لفترة زمنية تقترب من مائة عام تقريباً، حيث يكون الهرم السكاني سجلاً ديموغرافياً لهذه الفترة وما يحيط بها من ظروف وأحداث وعوامل طارئة وتغيرات في مكونات النمو السكاني كالهجرة، أو أخطاء في التعداد، التي تركت بصماتها على درجاته. وبذلك فإنه يعطي فكرة عن الماضي وصورة للحاضر، ورؤية عن المستقبل الديموغرافي، بل إنه نافذة على المستقبل(١١).

وتجدر الإشارة إلى أن الأهرام السكانية للوافدين، كما يظهرها الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٣) لا تقع ضمن النمط الشائع في المجتمعات المستقرة، الذي يتميز بالتوازن النسبي في توزع الذكور والإناث، بل يحدث العكس في الأشكال الهرمية لدى الجنسيات الوافدة، حيث تميل كفة جناح الذكور على الإناث، التي تبدو طفيفة في الفئات الصغرى نتيجة لصغر الفئات المهاجرة، ولكن سرعان ما تزداد الفجوة بين الجنسيين في الفئات الوسطى، ويزداد تضخمها نتيجة لصفة الانتقائية النوعية التي أضافت عناصر جديدة إلى هذه الفئات، خصوصاً من الذكور، وهي سمة مميزة لمجتمع المهاجرين، بينما يمتاز بقمة ضيقة تدل على قلة مشاركة كبار السن في مجتمع الهجرة.

وعلى العموم فإن ارتفاع الفئة العمرية (١٥ – ٦٤) سنة، التي تبلغ (٨٤,٢٪ و ٨٤٪ و ٨٥,٨٪) في تعدادات ١٩٨١م و ١٩٩١م و ٢٠٠١م على التوالي، كما في الجدول رقم (٧) يعكس ظاهرة الانتخاب العمري – النوعي حيث ارتفاع نسبة السكان في الأعمار المنتجة – للذكور خاصة – وهذه نتيجة طبيعية حيث إن الهجرة إلى البحرين هي هجرة عمالة بالدرجة الأولى. أما نسب السكان الوافدين في فئة الصغار ومن تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر، فتكون صغيرة حيث تبلغ (١٥,١٪، ٠,٦٪) على التوالي في تعداد ١٩٨١م، في حين تبلغ (١٥,٦٪، ٠,٥٪) على التوالي في تعداد ١٩٩١م، بينما تبلغ (١٣,٦٪، ٠,٦٪) على التوالي

(١١) رشود بن محمد الخريف، مصدر سابق، ص ١٦٥.

الجدول رقم (٧)

التوزع النسبي للسكان الوافدين إلى مملكة البحرين بحسب الجنس وفئات السن في تعدادات ١٩٨١ و١٩٩١ و٢٠٠١م

فئات السن	١٩٨١م[١]			١٩٩١م[١]			٢٠٠١م[٢]		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
٠ – ٤	٣,٥	٣,٣	٦,٨	٣,٤	٣,٢	٦,٦	٢,٦	٢,٤	٥,٠
٥ – ٩	٢,٤	٢,٤	٤,٨	٢,٨	٢,٦	٥,٤	٢,٤	٢,٣	٤,٧
١٠ – ١٤	١,٨	١,٧	٣,٥	١,٩	١,٧	٣,٦	٢,٠	١,٩	٣,٩
٠ – ١٤	٧,٧	٧,٤	١٥,١	٨,١	٧,٥	١٥,٦	٧,٠	٦,٦	١٣,٦
١٥ – ١٩	٢,١	١,٥	٣,٦	١,٢	١,١	٢,٣	١,٥	١,٣	٢,٨
٢٠ – ٢٤	١٠,٨	٣,١	١٣,٩	٥,٤	٣,٣	٨,٧	٥,١	٣,٢	٨,٣
٢٥ – ٢٩	١٨,٤	٤,١	٢٢,٥	١٢,٤	٥,١	١٧,٥	١١,٢	٤,٧	١٥,٩
٣٠ – ٣٤	١٤,٠	٣,١	١٧,١	١٦,٤	٥,٠	٢١,٤	١٢,٦	٥,٢	١٧,٨
٣٥ – ٣٩	٨,٧	٢,٠	١٠,٧	١٢,٨	٣,٤	١٦,٢	١٠,٥	٤,٢	١٤,٧
٤٠ – ٤٤	٦,٣	١,٣	٧,٦	٧,٤	١,٨	٩,٢	٩,٦	٢,٨	١٢,٤
٤٥ – ٤٩	٣,٦	٠,٨	٤,٤	٣,٧	٠,٨	٤,٥	٦,٣	١,٦	٧,٩
٥٠ – ٥٤	٢,١	٠,٥	٢,٦	٢,٠	٠,٥	٢,٥	٣,٠	٠,٧	١,٠
٥٥ – ٥٩	٠,٩	٠,٣	١,٢	٠,٩	٠,٢	١,١	١,٢	٠,٣	١,٥

تابع/ الجدول رقم (٧)
التوزع النسبي للسكان الوافدين إلى مملكة البحرين بحسب الجنس وفئات السن
في تعدادات ١٩٨١ و١٩٩١ و٢٠٠١م

فئات السن	١٩٨١م[١]			١٩٩١م[١]			٢٠٠١م[٢]		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
٦٠ – ٦٤	٠,٥	٠,٢	٠,٧	٠,٤	٠,١	٠,٥	٠,٤	٠,٢	٠,٦
١٥ – ٦٤	**٦٧,٤**	**١٦,٩**	**٨٤,٣**	**٦٢,٦**	**٢١,٣**	**٨٣,٩**	**٦١,٦**	**٢٤,٢**	**٨٥,٨**
٦٥ فأكثر	٠,٤	٠,٢	٠,٦	٠,٣	٠,٢	٠,٥	٠,٤	٠,٢	٠,٦
المجموع	**٧٥,٥**	**٢٤,٥**	١٠٠,٠	٧١,٠	**٢٩,٠**	١٠٠,٠	**٦٩,٠**	**٣١,٠**	١٠٠,٠

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحث بالاعتماد على:

(١) دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الإحصاء، المجموعة الإحصائية ١٩٩٤م، البحرين ١٩٩٥م، جدول رقم (٣ – ٢)، ص١٩ – ٢٠.

(٢) دولة البحرين، وزارة شؤون رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت، ٢٠٠١م، الجزء الأول، جدول (١–١–١)ص٤٧.

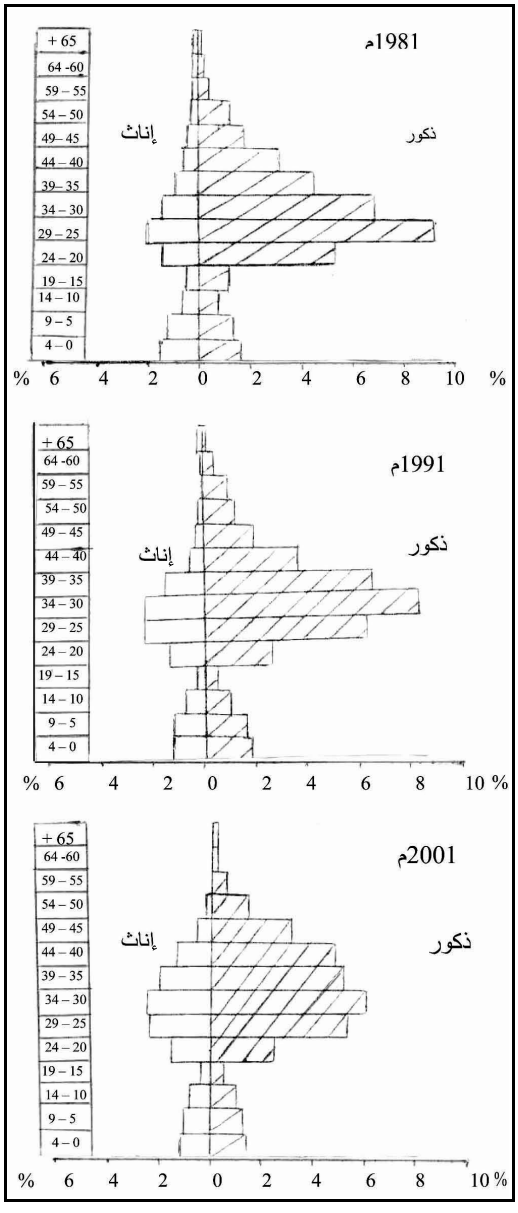

المصدر: الجدول رقم (٧)

الشكل رقم (٣) – الأهرامات السكانية للوافدين في مملكة البحرين بحسب تعدادات ١٩٨١ و١٩٩١ و٢٠٠١م

في تعداد ٢٠٠١م. وهذا أمر طبيعي؛ لأن العمالة الوافدة جاءت أساساً للعمل في المملكة، وقلما تصطحب من هم دون سن العمل أو فوقها، في ظل التشريعات والقوانين التي تنظم شؤون العمل والعمال، وتحدد السن التي يدخل فيها قوة العمل أو يخرج منها.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه – كما يظهر من الجـدول رقم (٧) والشكل رقم (٣) – أن الأهرامات السكانية يظهر عليها نوع من التغير في امتدادات الأعمدة في جانبي الذكور والإناث على السواء وضمن فئات محددة تنحصر بين (٢٥ – ٢٩ و ٤٥ – ٤٩) سنة؛ مما يعكس زيادة هجرة الإناث التي بدأت ملامحها تطول أغلب دول مجلس التعاون الخليجي في ظل زيادة فرص العمل النسائي التي بدأت تزداد في تلك المجتمعات، وتأتي على رأسها الأنشطة الخدمية؛ مما أدى إلى قدوم الكثيرات بأنفسهن ولسن بوصفهن مرافقات لأزواجهن أو أقاربهن. هذا فضلاً عن تراجع نسبة المهاجرين الذكور لبعض الفئات الأولى المذكورة أعلاه، وارتفاعها للفئات الأخيرة، مما أعطى شكلاً من التدرج المتناسق لهرم تعداد ٢٠٠١م مقارنة بالهرمين الخاصين بتعدادي ١٩٨١ و ١٩٩١م الذي يتمثل في اتساع الاستطالات الذكرية لبعض فئات الشباب.

وعلى العموم فإن حالة عدم التوازن في التركيب النوعي والعمري للسكان غير البحرينيين، التي أشارت إليها التعدادات الثلاثة السابقة قد يكون لها من العواقب على الكثير من الأنشطة الحياتية والجوهرية للسكان في مملكة البحرين؛ الأمر الذي يتطلب تحقيق التوازن في التركيبة السكانية وهيكل سوق العمل بما يكفل تجانس المجتمع وتأكيد هويته العربية والإسلامية والحفاظ على استقراره وتماسكه.

القسم الثاني
قوة العمل الوافدة

لعل من المفيد الإشارة إلى أن تحديد حجم قوة العمل الوافدة ومعدلات مساهماتها وخصائصها، وتحديد ملامح النشاط لأفرادها وتركيبهم المهني والعملي ومدى ارتباط ذلك كله بالبيئة الجغرافية والوراء الديموغرافي لهذه البيئة

يعد هدفاً تسعى إليه الدراسات الجغرافية للسكان من أجل استكمال الصورة الديموغرافية، وإلقاء مزيد من الضوء على الواقع الفعلي لقواها البشرية.

أولاً – القوة العاملة: حجمها ومعدلاتها:

يعتمد تحليل القوة العاملة أو السكان النشطين اقتصادياً على بيانات التعداد، حيث عرّف تعداد مملكة البحرين لعام ١٩٩١م – السكان الذين يسهمون في النشاط الاقتصادي بأنهم (جزء من القوة البشرية(*) تتكون من كل من هو يعمل عملاً مثمراً، بالإضافة إلى المتعطلين الذين يبحثون عن عمل خلال الفترة المرجعية)(١٢).

ويلاحظ من الجدول رقم (٨) أن معدل المساهمة في القوة العاملة لمملكة البحرين تبلغ (٦٨,٥٪) من إجمالي القوة البشرية للمملكة في تعداد عام ٢٠٠١م. ويبدو أن معدل المساهمة يزداد مع الزمن فقد ارتفع من (٦٢,٩٪) في تعداد ١٩٨١م إلى (٦٦,٦٪) في تعداد ١٩٩١م، بينما بلغ (٥١,٧٪) في تعداد ١٩٧١م. وبطبيعة الحال يتفوق معدل المساهمة للذكور بشكل كبير على معدل المساهمة للإناث، حيث تشير أرقام الجدول إلى أن معدل مساهمة الذكور بلغت (٨٨,٥٪ و ٨٠,٧٪ و ٨٨,٦٪) من إجمالي القوة البشرية للمملكة خلال سنوات التعداد ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م على التوالي، بينما لم يتجاوز معدل مساهمة الإناث سوى (١٩,٤٪ و٢٩,٦٪ و ٣٧٪) للسنوات ذاتها. ويظهر من الأرقام السابقة – على الرغم من انخفاضها مقارنة بالذكور – أنها تعكس تنامي معدل مساهمة الإناث بشكل لافت للنظر.

ومن الخصائص التي يمكن ملاحظتها أيضاً أن معدل مساهمة السكان غير البحرينيين من القوة البشرية يزداد بفارق كبير عن معدل مساهمة السكان

(*) إن القوة البشرية لأي مجتمع إنساني تتمثل في المجموع الكلي للسكان داخل حدود عمرية معينة، عادة من ١٥ إلى ٦٤ سنة، باستثناء المعوقين الذين لا تسمح حالاتهم الصحية بممارسة أي عمل مثمر، وعادة تضم القوة البشرية الذين يعملون بعد اجتيازهم ٦٥ عاماً من العمر أو حتى إذا كانوا متعطلين ويبحثون عن عمل.

(١٢) دولة البحرين، التعداد العام للسكان – ١٩٩١م، مصدر سابق، ص٣٩.

البحرينيين، وهذا أمر طبيعي؛ حيث إن الغالبية العظمى من غير البحرينيين المقيمين في المملكة يدخلون في عداد القوة العاملة بعكس البحرينيين، فقد أشارت الأرقام الواردة في الجدول رقم (٨) إلى أن معدل مساهمة غير البحرينيين بلغت خلال سنوات التعداد السابقة (٨٥,٧٪ و ٨٧,٣٪ و ٨٦,١٪) من إجمالي القوة البشرية غير البحرينية، مقابل (٤٦,٥٪ و ٤٩,٢٪ و٥٢,٤٪) للبحرينيين للسنوات ذاتها، وذلك من إجمالي القوة البشرية لكل منهما.

ويظهر هذا الفارق أيضاً ما بين الذكور والإناث ولكلا الجنسين، إلا أن هذا الفارق يبدو أقل عمقاً ما بين الذكور مقارنة بالإناث، فقد بلغ معدل مساهمة الذكور غير البحرينيين خلال سنوات التعداد (٩٧,٩٪ و ٩٨,٣٪ و ٩٧,٤٪) على التوالي مقارنة بمعدل مساهمة الذكور البحرينيين، البالغ للسنوات ذاتها (٧٧,٨٪ و ٨٠,٩٪ و ٧٧,٦٪) على التوالي، بينما يبلغ معدل مساهمة غير البحرينيات (٣٦,٩٪ و ٥٥,٣٪ و ٥٧,٤٪) على التوالي، مقابل (١٤,٣٪ و١٨,٧٪ و ١٣,٥٪) للبحرينيات.

وعلى العموم، فإن نسب العمالة النسائية في البحرين لا تعد منخفضة مقارنة بغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي ما عدا الكويت ؛ وذلك لأخذها بأسباب تحرير المرأة ومشاركتها الرجل في كثير من الأعمال، إضافة إلى أن تطبيق التعليم النظامي الحديث بالنسبة للفتاة قد بدأ في وقت مبكر، حيث افتتحت أول مدرسة ابتدائية للبنات في عام ١٩٢٨م[١٣]. لذلك فإن زيادة الفرص المتاحة للبحرينيات في المشاركة في مجال العمل يمكّن دون شك من تعويض جانب من النقص الكبير في اليد العاملة الذي يسد حالياً بعمالة وافدة، وهذا ما يظهر من زيادة معدلات مساهمة غير البحرينيات في القوة العاملة، حيث ارتفعت من (٣٦,٩٪) في تعداد ١٩٨١م إلى (٥٥,٣٪) في تعداد ١٩٩١م، ثم إلى (٥٧,٤٪) في تعداد ٢٠٠١م، من إجمالي القوة البشرية للإناث.

(١٣) أمل يوسف العذبي الصباح، (١٩٨٩م)، تعليم المرأة الكويتية ودوره في عملية التنمية، دراسة سكانية تحليلية مقارنة (١٩٥٧ – ١٩٨٥م)، الطبعة الأولى، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ص١١.

الجدول رقم (٨)
القوة البشرية والقوة العاملة ومعدل المساهمة في القوة العاملة لمملكة البحرين بحسب الجنسية والنوع لسنوات التعداد ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م

السنة / النوع	١٩٨١م			١٩٩١م			٢٠٠١م		
الجنسية	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
البحرينيون									
القوة البشرية	٦٦٧٧٢	٦٤٧٠٩	**١٣١٤٨١**	٩٠٣٨٢	٩٣٨٩٥	**١٨٤٢٧٧**	١٢١٥٩٢	١٢٠٩٠٥	**٢٤٢٤٩٧**
القوة العاملة	٥١٩٤٩	٩٢٥٠	**٦١١٩٩**	٧٣١١٨	١٧٥٤٤	**٩٠٦٦٢**	٩٤٣٥٣	٣٢٧٦٨	**١٢٧١٢١**
معدل المساهمة	٧٧,٨	١٤,٣	**٤٦,٥**	٨٠,٩	١٨,٧	**٤٩,٢**	٧٧,٦	١٣,٥	**٥٢,٤**
غير البحرينيين									
القوة البشرية	٧٥٨٦٠	١٨٨٤٧	**٩٤٧٠٧**	١١٥٧٣٤	٣٩٨٤١	**١٥٥٥٧٥**	١٥١٠٣٢	٥٩٣٤٣	**٢١٠٣٧٥**
القوة العاملة	٧٤٢٣٠	٦٩٥٥	**٨١١٨٥**	١١٣٧٣٩	٢٢٠٤٧	**١٣٥٧٨٦**	١٤٧١٢٣	٣٤٠٩٧	**١٨١٢٢٠**
معدل المساهمة	٩٧,٩	٣٦,٩	**٨٥,٧**	٩٨,٣	٥٥,٣	**٨٧,٣**	٩٧,٤	٥٧,٤	**٨٦,١**
إجمالي السكان									
القوة البشرية	١٤٢٦٣٢	٨٣٥٥٦	**٢٢٦١٨٨**	٢٠٦١١٦	١٣٣٧٣٦	**٣٣٩٨٥٢**	٢٧٢٦٢٤	١٨٠٢٤٨	**٤٥٢٨٧٢**
القوة العاملة	١٢٦١٧٩	١٦٢٠٥	**١٤٢٣٨٤**	١٨٦٨٥٧	٣٩٥٩١	**٢٢٦٤٤٨**	٢٤١٤٧٦	٦٦٨٦٥	**٣٠٨٣٤١**
معدل المساهمة	٨٨,٥	١٩,٤	**٦٢,٩**	٨٠,٧	٢٩,٦	**٦٦,٦**	٨٨,٦	٣٧,٠	**٦٨,٥**

المصدر:
(١) دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الإحصاء، المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، ديسمبر ١٩٩٥م، جدول رقم (٢٧ – ١١)، ص٣٧٣.
(2) http:// www.bahrain.gov.bb/census2001/part2/01/arabic.htm.TII.03.

ثانياً – خصائص قوة العمل الوافدة:

تعد خصائص قوة العمل مكملة في دراستها لتحليل حجم القوة العاملة، ويقصد بها دراسة وتحليل العناصر الهيكلية الرئيسة للعمالة، التي تتضمن التوزع القطاعي والمهني وتوزع الحالة العملية. وهذه العناصر الهيكلية هي، كما يرى البعض، الجوانب الاقتصادية للقوى العاملة. فكل منها يعكس بصورة أو بأخرى بعض خصائص اقتصاد الدولة، كدرجة تقسيم العمل ومستوى المهارات والتنظيم الاقتصادي، كما تستخدم بياناتها في كثير من الدراسات الديموغرافية الاجتماعية، ولهذا فإن دراسة العناصر الهيكلية لقوة العمل تساعد كثيراً في وضع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخططها(١٤).

٢ – ١ – توزع قوة العمل بحسب النشاط الاقتصادي:

لقد اتبعت مملكة البحرين في تعداداتها السكانية ما يعرف بالتصنيف الدولي الموحد للنشاط الاقتصادي الذي حددته الأمم المتحدة. ويشتمل هذا التحديد على تسعة أقسام رئيسة للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى قسم عاشر يضم النشاطات الأخرى غير المصنفة.

ويبين توزع الوافدين من ذوي النشاط الاقتصادي، كما في الجدول رقم (٩) تركزهم – على وجه الخصوص – في قطّاعي التشييد والبناء والخدمات، إذ يعمل بهما (٦٢,٦٪) من إجمالي غير البحرينيين في تعداد ١٩٨١م، بينما انخفض إلى (٥٠,٧٪) و (٤٦,٦٪) من إجمالي غير البحرينيين في تعدادي ١٩٩١م و ٢٠٠١م. والملاحظ أن الإناث غير البحرينيات يقمن بالعبء الأكبر فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية حيث يشكلن (٧٤,٥٪، ٧٧,٧٪ و ٧٦,٥٪) من إجمالي الإناث غير البحرينيات في تعدادات ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م على

(١٤) عبدالفتاح ناصف، (١٩٧٨م)، "الموارد البشرية في الكويت"، بحث ألقي في ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي (المعهد العربي للتخطيط بالكويت)، الكويت، ص٤١.

الجدول رقم (٩)
توزع قوة االعمل الوافدة (١٥ سنة فأكثر) في مملكة البحرين بحسب النشاط الاقتصادي والنوع للتعدادات ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م

النشاط الاقتصادي	١٩٨١م			نسبة غير البحرينيين من إجمالي قوة العمل	١٩٩١م			نسبة غير البحرينيين من إجمالي قوة العمل	٢٠٠١م			نسبة غير البحرينيين من إجمالي قوة العمل
	ذكور	إناث	جملة		ذكور	إناث	جملة		ذكور	إناث	جملة	
الزراعة وتربية الحيوان والصيد ٪	١٢٦٣	٨	**١٢٧١**	–	٣٠٩٤	٢٤	**٣١١٨**	–	٢٧٤٤	٣٠	**٢٧٧٤**	–
	١,٧	٠,١	**١,٦**	٣٤,٤	٢,٧	٠,١	**٢,٣**	٦١,٠	١,٩	٠,١	**١,٥**	٦١,٩
المناجم والمحاجر ٪	١٠٩٤	٧٦	**١١٧٠**	–	٨٠٨	٥٤	**٨٦٢**	–	٦٢٥	٣١	**٦٥٦**	–
	١,٥	١,١	**١,٤**	٢٤,٥	٠,٧	٠,٢	**٠,٦**	٢٣,٧	٠,٤	٠,١	**٠,٤**	٢٣,٦
الصناعات التحويلية ٪	٧٣٩٩	١٣٣	**٧٥٣٢**	–	١٨٦٨١	١٥٣٦	**٢٠٢١٧**	–	٣٣١٢٧	٢١	**٣٦٤٤٨**	–
	١٠,٠	٢,٠	**٩,٣**	٦٦,٣	١٦,٥	٧,١	**١٥,٠**	٧٥,٩	٢٢,٦	٩,٨	**٢٠,٢**	٧٢,٩
الكهرباء والغاز والماء ٪	٩٧٢	٢٧	**٩٩٩**	–	١٨٩٥	٢٠	**١٩١٥**	–	١١٥١	١٢	**١١٦٣**	–
	١,٣	٠,٤	**١,٢**	٣٥,١	١,٧	٠,١	**١,٤**	٦٦,١	٠,٨	٠,٠	**٠,٦**	٤٦,٢
التشييد والبناء ٪	٢٥٢٠٨	١٤٨	**٢٥٣٥٦**	–	٢٤٤٢٦	١٦٦	**٢٤٥٩٢**	–	٢١٩٠٨	٩٦	**٢٢٠٠٤**	–
	٣٤,١	٢,٢	**٣١,٤**	٨٦,٨	٢١,٦	٠,٨	**١٨,٧**	٩٢,٠	١٤,٩	٠,٣	**١٢,٢**	٨٣,٣
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ٪	١٢٢٥٦	٤١٤	**١٢٦٧٠**	–	٢١٥٩٦	١٤٧٩	**٢٣٠٧٥**	–	٣٢٢٦٧	٢٤٠١	**٣٤٦٦٨**	–
	١٦,٦	٦,١	**١٥,٧**	٦٨,٥	١٩,١	٦,٨	**١٧,١**	٧٧,٠	٢٢,٠	٧,١	**١٩,٢**	٧٢,٩
النقل والمواصلات والتخزين ٪	٣٩٥٧	٥٦٧	**٤٥٢٤**	–	٤٨٢١	٨٣٨	**٥٦٥٩**	–	٣٣٩١	١٠٧٨	**٤٤٦٩**	–
	٥,٤	٨,٣	**٥,٦**	٣٤,٤	٤,٣	٣,٩	**٤,٢**	٤١,٠	٢,٣	٣,٢	**٢,٥**	٣٢,٤

تابع/ الجدول رقم (٩)

توزع قوة االعمل الوافدة (١٥ سنة فأكثر) في مملكة البحرين بحسب النشاط الاقتصادي والنوع للتعدادات ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م

النشاط الاقتصادي	١٩٨١م			نسبة غير البحرينيين من إجمالي قوة العمل	١٩٩١م			نسبة غير البحرينيين من إجمالي قوة العمل	٢٠٠١م			نسبة غير البحرينيين من إجمالي قوة العمل
	ذكور	إناث	جملة		ذكور	إناث	جملة		ذكور	إناث	جملة	
التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	١٤٩٠	٣٤٥	**١٨٣٥**	–	١٠٦٩٨	٧٠٨	**١١٤٠٦**	–	١٢٠٤٧	٨١٨	**١٢٨٦٥**	–
٪	٢,٠	٥,١	**٢,٣**	٣٩,٨	٩,٥	٣,٢	**٨,٥**	٦٦,١	٨,٢	٢,٤	**٧,١**	٥٦,٧
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٢٠٠٨٣	٥٠٦٤	**٢٥١٤٧**	–	٢٦٢٣٥	١٦٨٨٠	**٤٣١١٥**	–	٣٦١٣٢	٢٥٨٣٧	**٦١٩٦٩**	–
٪	٢٧,٢	٧٤,٥	**٣١,٢**	٥٢,٩	٢٣,٢	٧٧,٧	**٣٢,٠**	٥١,٤	٢٤,٧	٧٦,٥	**٣٤,٤**	٥٣,٥
نشاطات أخرى غير مبينة	١٩٥	١٥	**٢١٠**	–	٨١٧	٢٦	**٨٤٣**	–	٣٢١٢	١٦٣	**٣٣٧٥**	–
٪	٠,٢	٠,٢	**٠,٣**	٥٨,٨	٠,٧	٠,١	**٠,٦**	٨٥,١	٢,٢	٠,٥	**١,٩**	٦٢,٢
الجملة ٪	٧٣٩١٧	٦٧٩٧	٨٠٧١٤	–	١١٣٠٧١	٢١٧٣١	١٣٤٨٠٢	–	١٤٦٦٠٤	٣٣٧٨٧	١٨٠٣٩١	–
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	**٥٨,٥**	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	**٦٣,٥**	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	**٦١,٩**

المصدر: (١) دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية ١٩٩٤م، ديسمبر ١٩٩٥م، جدول رقم (١١ – ١١، ١٢ – ١١).

(2) http: // www. bahrain. gov. bb/ census 2001 / part 2 / 01 / arabic.htm. T. (11.08) .

التوالي، بينما يلعب الذكور الدور الرئيسي لقطاع التشييد والبناء في تعداد ١٩٨١م حيث يعمل به (٣٤,١٪)، بينما يأتي قطاع الخدمات في الدور الأول في تعدادي ١٩٩١ و ٢٠٠١م، ويبلغ على التوالي (٢٣,٢٪ و ٢٤,٧٪) من إجمالي الذكور غير البحرينيين.

ومن الطبيعي أن يحتل هذا النشاط المركز المتقدم بين مجموعة الأنشطة الاقتصادية مع تلك النهضة الحضارية والحضرية التي بدأت منذ السبعينيات، حيث شهدت مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي أحدثت تغيراً سجلته معدلات النمو العمراني في البحرين منذ السبعينيات. وهذا هدف عام سارت عليه معظم الدول الخليجية العربية وبدا واضحاً في معظم مدنها، وهو أخذها بمنطلقات التحديث في الخطط والعمارة. وكان بين هذه المشروعات إنشاء عدد من المدن الجديدة كمدينة عيسى وحمد والمناطق الصناعية. ومن ناحية أخرى كان لسياسة الإسكان التي تبنتها المملكة لتوفير السكن المناسب لأفراد المجتمع ومشاريع التنمية الحضرية أثرها في نشاط قطاع البناء والتشييد. ولعل الانخفاض الذي شهده هذا القطاع خلال تعدادي ١٩٩١ و ٢٠٠١م يعود إلى التغيرات التي طرأت على قطّاعي الصناعات التحويلية والاستثمار العقاري، حيث ارتفعت نسبة مساهمتها إلى (١٥٪، ٨,٥٪) على التوالي في تعداد ١٩٩١م مقارنة بتعداد ١٩٨١م البالغ (٩,٣٪،٢,٣٪) على التوالي، في حين ارتفع نشاط الصناعات التحويلية في تعداد ٢٠٠١ إلى (٢٠,٢٪)، بينما انخفض نشاط العقارات إلى (٧,١٪). ويبدو أن ازدهار القطاع الأول يعود إلى سياسة المملكة الهادفة إلى تنمية القطاع الصناعي من أجل تنويع مصادر الدخل، ثم تقليل الاعتماد على البترول، الذي كان يشكل (٨٢٪) من إجمالي إيرادات البحرين، بينما كان يحتل (٩٦٪) في دولة الإمارات العربية المتحدة، و (٩٤٪) في سلطنة عمان، و (٩٢٪) في كل من الكويت وقطر[١٥]، وأخيراً توسيع القاعدة الإنتاجية وذلك في ظل تراجع إنتاج البحرين

(١٥) محمد هشام خواجكيه، (بدون تاريخ)، التكامل الاقتصادي في الخليج العربي، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (١)، الكويت، ص٢٨٤.

من البترول الخام، فقد تراجع من (٧٧ ألف) برميل يومياً عام ١٩٧٠م إلى (٤٨ ألف) برميل يومياً عام ١٩٨٠، ثم إلى (٤٢ ألف) برميل يومياً عام ١٩٩٣م[١٦]، ثم إلى (٣٩ ألف) برميل يومياً عام ١٩٩٦م. ويأتي هذا التراجع نتيجة تدهور إنتاج حقل (عوالي) الذي كان يأتي منه معظم إنتاج البحرين[١٧]. فضلاً عن الظروف غير المؤاتية في سوق النفط والانخفاض السريع في أسعار صرف الدولار الأمريكي[١٨].

وقد حرصت حكومة البحرين على انتهاج سياسة تهدف إلى تقديم كثير من التسهيلات والامتيازات لتشجيع المؤسسات والشركات على ممارسة النشاط الاقتصادي، ومن بين تلك التسهيلات، الإعفاء من الضرائب الجمركية على المعدات المستوردة، وكذلك الإعفاء من أية ضرائب دخل أو ضرائب أرباح، وتأجير الأراضي اللازمة للمشروعات الصناعية بأسعار زهيدة، كما قامت الحكومة بإنشاء عدد من المناطق الصناعية وزودتها بجميع المرافق التي تخدم المشروعات الصناعية[١٩].

ويلاحظ أن ازدهار النشاط الثاني (التمويل والعقارات) يعود إلى موقع البحرين المتميز في وسط منطقة الخليج، التي تتمتع دولها بفوائض متزايدة

---

(١٦) عبدالرزاق فارس الفارس، (١٩٩٧م)، توقعات الطلب على البنزين في دول مجلس التعاون في دول الخليج العربية، ضمن كتاب: الطاقة في الخليج – تحديات وتهديدات، ترجمة خليل حماد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، جدول (ا: ٦)، ص١٩٢.

(١٧) محمود توفيق، (٢٠٠٣م)، سكان مملكة البحرين، في كتاب: سكان العالم العربي: الواقع والمستقبل – دراسة ديموغرافية، القسم الآسيوي (الجزء الأول) مكتبة العبيكان، الرياض، ص١٥٥.

(١٨) عبدالرزاق فارس الفارس، مصدر سابق، ص١٩٣.

(١٩) محمود توفيق، (مايو ١٩٩٠م)، جغرافية النشاط الاقتصادي في البحرين، رسائل جغرافية، العدد (١٣٧)، قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، ص٦٣، ص ص ٦٦ – ٦٧.

وحاجة هذه الدول إلى مركز مالي يمكن من خلاله الاستفادة من هذه الفوائض وتوظيفها في نشاطات اقتصادية مربحة، بالإضافة إلى تمتع البحرين بموقع زمني مناسب من حيث وقوعها ما بين وقت عمل البورصات الأوروبية وبورصات الشرق الأوسط، إضافة إلى سهولة الانتقال والاتصال ما بين البحرين والعالم الخارجي، كما أن تسهيل عمليات التحويل الخارجي من البحرين وإليها وتوافر الكوادر الفنية المدربة التي يمكنها تلبية متطلبات المؤسسات والمصارف العامة في البحرين تدل على قوة الأسس الاقتصادية والمكانية التي يستند إليها هذا النشاط(٢٠).

وتؤدي التجارة دوراً مهماً في اقتصاد البحرين، لذلك بلغت نسبة مساهمة قوة العمل غير البحرينية (١٥,٧٪) في تعداد ١٩٨١م، ثم ارتفعت إلى (١٧,١٪) في تعداد ١٩٩١م، ثم إلى (١٩,٢٪) في تعداد ٢٠٠١م، ومن الملاحظ أن رصيد الذكور كان هو السائد في هذا النشاط. ولا شك أن هناك عوامل عديدة ساهمت في نمو التجارة في البحرين منها اتفاقيات الإعفاء الجمركي بين البحرين وكل من المملكة العربية السعودية والعراق والكويت، ونمو قطاع الصناعة خاصة صناعة الألمنيوم والصناعات المشتقة منها، وانتعاش حركة إعادة التصدير إلى الدول الخليجية خاصة بعد أن أصبح للبحرين اتصال بري كامل مع دول الخليج عن طريق جسر السعودية – البحرين (جسر الملك فهد)، يضاف إلى ذلك توسعة ميناء سلمان، وتحسن مستوى الخدمات التي تؤدّي لحركة النقل البحري(٢١)، كما أن إقامة فنادق عالمية كبرى في البحرين أضفى على الأنشطة المتعلقة بالمطاعم والفنادق ذلك النمو.

إذا كانت هذه الأنشطة الرئيسة التي تعمل بها العمالة غير البحرينية، فإن الزراعة والصيد والمناجم والمحاجر، والكهرباء والغاز والماء، والنقل

(٢٠) المصدر نفسه، ص ص١٠٣ – ١٠٦.
(٢١) المصدر نفسه، ص ص٧٩ – ٨٠.

والمواصلات، تعد من أقل الأنشطة الاقتصادية، إذ تعمل بها نسبة لا تتعدى (١٠٪) من جملة العمالة غير البحرينية في تعدادي ١٩٨١م و ١٩٩١م، في حين انخفضت إلى نصف النسبة السابقة في تعداد ٢٠٠١م.

ومما هو جدير بالملاحظة أن أعداد غير البحرينيين ونسبتهم تفوق أعداد البحرينيين ونسبتهم في جميع القطاعات الاقتصادية خلال تعداد ١٩٩١م ما عدا قطاع المناجم والمحاجر، والنقل والمواصلات مقارنة بتعداد ١٩٨١، الذي أظهر زيادة في عدد البحرينيين ونسبتهم في قطاعات أكثر. وهذا يعكس حجم استنزاف النشاطات الإنتاجية للعمالة الوافدة، وفي هذا تأكيد لدور قوة العمل الوافدة ومؤشر إلى تراجع الدور الإنتاجي للمواطنين وتهميشه؛ مما يكشف أن أغلب أجزاء الاقتصاد لا يمكنها النهوض دون التركيز على القوة العاملة الوافدة. وقد لاحظت (الصباح) في دراستها للآثار السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين إلى دول مجلس التعاون الخليجي هذه الظاهـــرة، وذلك في تأكيدها انصراف القوة العاملة المواطنة عن العمل في القطاعات الاقتصادية المنتجة[٢٢]، كذلك برزت هذه الظاهرة في دراسة (الخريف) عن القوى العاملة في المملكة العربية السعودية حين أكد تضاؤل دور العمالة الوطنية في القطاعات الإنتاجية والصناعية نتيجة تزايد العمالة الوافدة[٢٣]، لذلك لا يمكن تصور البعد الزمني الذي تستطيع البحرين خلاله من تحجيم الغالبية الوافدة في قوة عملها أو تهميشها في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية،

(٢٢) أمل يوسف العذبي الصباح، (أبريل ١٩٩٠م)، الآثار السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين (دراسة حالة لدول مجلس التعاون الخليجي)، رسائل جغرافية، العدد (١٣٦)، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، ص٢١.

(٢٣) رشود بن محمد الخريف، (٢٠٠٠م)، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، أبعادها المكانية وسماتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، بحوث جغرافية، العدد (٤١)، الجمعية الجغرافيـة السعودية، جامعة الملك سعـود، الرياض، ص٥٨، ص ٩٣.

فعدد الوافدين ونسب وجودهم في قوة العمل يتعين ألا يرتفع دون حدود؛ الأمر الذي يتطلب حسن استخدام الموارد البشرية المتاحة، والتخطيط لإيجاد ظروف وحوافز فعالة من أجل تعبئتها وإعدادها للقيام بأكثر الوظائف إنتاجية في المجتمع؛ مما سيتيح فرصة لتقليص حجم العمالة الوافدة تدريجياً. إلا أن هذه الظاهرة، وهي هيمنة قوة العمل الوافدة، بدأت بالتراجع قليلاً خلال تعداد ٢٠٠١م، لأغلب الأنشطة ما عدا نشاطي الخدمات والزراعة والصيد.

٢ – ٢ – الهيكل المهني لقوة العمل الوافدة:

يُبرز الهيكل المهني لقوة العمل مؤشرات مهمة، لها دلالاتها في عملية تخطيط الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهناك تصنيف دولي للمهن تستعمله البحرين في بياناتها، كما هو مبين في الجدول رقم (١٠).

إن نظرة خاصة في الجدول المذكور تظهر أن العاملين في الإنتاج يشكلون في تعداد ١٩٨١م أكثر من (٥٠٪) من إجمالي قوة العمل غير البحرينية، في حين انخفضت إلى (٤٣,٨٪) ثم إلى (٤٠,٧٪) من إجمالي قوة العمل غير البحرينية في تعدادي ١٩٩١ و ٢٠٠١م. وتحت هذا التصنيف الأكثر اتساعاً نجد نوعاً من العزلة النوعية (بين الذكور والإناث) في تلك المهن التي يتركز فيها الذكور، في حين نجد الإناث أكثر إقبالاً على المهن المكتبية والاختصاصية والفنية والأعمال المتعلقة بها، وبنسب متزايدة في أعمال خدمية ؛ نتيجة للأعداد الكبيرة من اللواتي يعملن بأعمال الخدمة في المنازل التي لا يرغب بها البحرينيون. والملاحظ أنه عندما يرتبط نوع معين من الأعمال بجنسية معينة أو نوعية محددة (ذكور أو إناث) فإن ذلك ينعكس بصورة واضحة في مجال التدريب من جانب الطلاب وفي مجال التوظيف من قبل جهات الاستخدام، وتبقى هذه الصورة ثابتة عند اختيار موظف مناسب لمهنة معينة تبعاً للنوع والجنسية[٢٤].

(٢٤) فان أرسدول وآخرون، (يوليو ١٩٨٧م)، السكان في البحرين، ترجمة عبد الله حمد سبت، رسائل جغرافية، العدد (١٠٣)، قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، ص٦٤.

الجدول رقم (١٠)
التوزع العددي والنسبي للعاملين غير البحرينيين (١٥ سنة فأكثر) في مملكة البحرين بحسب مجموعات المهن الفرعية والنوع للتعدادات ١٩٨١م و ١٩٩١م و ٢٠٠١م

مجموعة المهن الفرعية	١٩٨١م			نسبة غير البحرينيين من إجمالي قوة العمل	١٩٩١م			نسبة غير البحرينيين من إجمالي قوة العمل	٢٠٠١م			نسبة غير البحرينيين من إجمالي قوة العمل
	ذكور	إناث	جملة		ذكور	إناث	جملة		ذكور	إناث	جملة	
الاختصاصيون والفنيون ومن يرتبط بهم	٦٤٤١	١٦٢٧	٨٠٦٨	–	١١٨٨٤	٣٧٥٩	**١٥٦٤٣**	–	١٥٥٩٢	٤٠٢٩	**١٩٦٢١**	–
٪	٨,٧	٢٣,٩	**١٠,٠**	٤٩,٦	١٠,٥	١٧,٣	**١١,٦**	٤٨,٠	١٠,٦	١١,٩	**١٠,٩**	٤٢,١
الموظفون والتنفيذيون والكتبة ومن يرتبط بهم	٤٢٢٩	١١٦٨	**٥٣٩٧**	–	٤٢٢٤	١١٩٨	**٥٤٢٢**	–	٦٨١٥	١١٦٦	**٧٩٨١**	–
٪	٥,٧	١٧,٢	**٦,٧**	٣٠,٤	٣,٧	٥,٥	**٤,٠**	٢٦,٧	٤,٧	٣,٥	**٤,٥**	٢٦,١
العاملون في البيع	٤٦٢٩	٨٥	**٤٧١٤**	–	٧١٣٣	٥٦٧	٧٧٠٠	–	٥٢٠٣	٤٥٢	**٥٦٥٥**	–
٪	٦,٣	١,٣	**٥,٨**	٤٨,٧	٦,٣	٢,٦	**٥,٧**	٧٤,٦	٣,٥	١,٣	**٣,١**	٥٨,٨
العاملون في الخدمات	١٤٧١٦	٣٧٣٦	**١٨٤٥٢**	–	٢٤٣١٣	١٤٥٦٤	٣٨٨٧٧	–	٣٢٧٠٦	٢٤٣٤٢	**٥٧٠٤٨**	–
٪	١٩,٩	٥٥,٠	**٢٢,٩**	٦٩,٢	٢١,٥	٦٧,٠	**٢٨,٩**	٧٣,٦	٢٢,٣	٧٢,٠	**٣١,٦**	٧٥,٩
العاملون في الزراعة وتربية الحيوان والصيد	٢٢٢٧	٣	**٢٢٣٠**	–	٤٢٢٦	٦	**٤٢٣٢**	–	٥٩٨٨	١٠	**٥٩٩٨**	–
٪	٣,٠	٠,٠	**٢,٧**	٤٤,٤	٣,٨	٠,٠	**٣,١**	٧٧,٤	٤,١	٠,٠	**٣,٣**	٨٧,٠
التشريعيون والرؤساء والإداريون والمديرون	١٢٦٠	٤٢	**١٣٠٢**	–	٣٣٩٥	٢٢٩	**٣٦٢٤**	–	٦٠٢٥	٤٥٥	**٦٤٨٠**	–
٪	١,٧	٠,٦	**١,٦**	٦٠,٨	٣,٠	١,١	**٢,٧**	٢٧,٩	٤,١	١,٤	**٣,٦**	٣١,٢

تابع/ الجدول رقم (١٠)

التوزع العددي والنسبي للعاملين غير البحرينيين (١٥ سنة فأكثر) في مملكة البحرين بحسب مجموعات المهن الفرعية والنوع للتعدادات ١٩٨١م و ١٩٩١م و ٢٠٠١م

مجموعة المهن الفرعية	١٩٨١م			نسبة غير البحرينيين من إجمالي قوة العمل	١٩٩١م			نسبة غير البحرينيين من إجمالي قوة العمل	٢٠٠١م			نسبة غير البحرينيين من إجمالي قوة العمل
	ذكور	إناث	جملة		ذكور	إناث	جملة		ذكور	إناث	جملة	
العاملون في الإنتاج ومن يرتبط بهم ومشغلو معدات النقل والشغيلة	٤٠٣٧٩	١٣٠	**٤٠٥٠٩**	–	٥٧٦٧٩	١٣٨٦	**٥٩٠٦٥**	–	٧٠٣٨٥	٣٠٤٥	**٧٣٤٣٠**	–
٪	٥٤,٦	١,٩	**٥٠,٢**	٦٧,٧	٥١,٠	٦,٤	**٤٣,٨**	٧٦,٨	٤٨,٠	٩,٠	**٤٠,٧**	٧٥,٥
غير مبين	٣٦	٦	**٤٢**	–	٢١٧	٢٢	**٢٣٩**	–	٣٨٩٠	٢٨٨	**٤١٧٨**	–
٪	٠,١	٠,١	**٠,١**	٧,٥	٠,٢	٠,١	**٠,٢**	٣٧,٧	٢,٧	٩,٠	**٢,٣**	٩٠,٩
الجملة	٧٣٩١٧	٦٧٩٧	٨٠٧١٤	–	١١٣٠٧١	٢١٧٣١	١٣٤٨٠٢	–	١٤٦٦٠٤	٣٣٧٨٧	١٨٠٣٩١	–
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	**٥٨,٥**	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	**٦٣,٥**	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	**٦١,٩**

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحث بالاعتماد على:

(١) دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الإحصاء، المجموعة الإحصائية ١٩٩٤م، ديسمبر ١٩٩٥م، جدول رقم (٠٩ – ١١، ١٠ – ١١).

(2) http : // www.bahrain. gov. bh/ census 2001 / part 2 / 01 / arabic.htm. T. (11.08).

وعلى الرغم من إقبال المرأة على العمل في الخدمات والأعمال المكتبية فإن النمو – كما يبدو – في هذه المجالات بالإضافة إلى مجال الأعمال التخصصية لم يكن كافياً لاستيعاب كل طاقات العمل النسائية المتزايدة؛ الأمر الذي يتطلب تحويل قوة العمل النسائية إلى مهن أخرى لا تزال تمتص أجزاءً من قوة عمل الذكور، وهذا يأتي من خلال إخضاعها إلى عمليات التدريب والتأهيل ضمن تلك المهن.

وعلى العكس مما سبق، فقد شهدت المهن الأخرى انخفاضاً في حصتها من القوى العاملة غير البحرينية وذلك خلال سنوات التعداد. ويعود هذا الانخفاض إلى انتشار القطاع السابع وسيطرته على القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ مما أدى إلى وجود اختلال في الهياكل الإنتاجية الأخرى.

وعلى العموم فإن الجدول رقم (١٠) يكشف أنماطاً لكل من قوة العمل الوافدة تختلف عما هو سائد لدى قوة العمل المواطنة، فقد ظهرت سيادة للقوى الوافدة على مهن البيع والخدمات والزراعة والإنتاج في تعدادي ١٩٩١م و٢٠٠١م. ويستثنى من ذلك المهن التي مُنحت فيها قوة العمل البحرينية أفضلية إدارية وقانونية عالية. وهكذا تظهر بوضوح أهمية قوة العمل الوافدة في الحياة الاقتصادية لمملكة البحرين وسيطرتها على الحياة العملية فيها، وتمكنها من إزاحة قوة العمل الوطنية في سوق العمل عامة وفي القطاع الخاص والمشترك خاصة؛ حيث ترتبط المكافأة في هذين القطاعين بالجهد والإنتاجية.

كما تتسع الفجوة بين الجانبين أيضاً في ظل الانسحاب المبكر للمواطنين من سوق العمل، وإحجامهم عن قبول فرص العمل في المهن الحرفية التي نـُظر إليها – بفضل الرفاه الاجتماعي الذي توفره المملكة – نظرة هابطة تمنع المواطنين من الالتحاق بها لأسباب اجتماعية وليس لأسباب اقتصادية أو موضوعية[٢٥]. والسؤال المهم هنا: هل كانت هناك منافسة بينهما أو أنه كانت

(٢٥) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مصدر سابق، ص٤٦.

هناك حاجة حقيقية إلى العمالة الوافدة ؛ بسبب عدم وجود عمالة وطنية تقوم بالأعمال نفسها ؟ ولا شك أن الجزء الثاني من السؤال هو الصحيح؛ حيث إن تعقيد الأنشطة الاقتصادية وكثافتها يتطلب أيدياً عاملة في مهن فنية معينة وتخصصات نادرة في ظل ندرتها وطنياً؛ مما يزيد من الحاجة إلى القوة العاملة الوافدة، فضلاً عما ذكر آنفاً من أسباب.

٢ – ٣ – توزع قوة العمل الوافدة بحسب الحالة العملية:

تبين دراسة توزع قوة العمل بحسب الحالة العملية تمركز المشتغلين بناءً على حالتهم العملية فيما إذا كانوا يعملون لحسابهم، أو مستخدمين بأجور أو أصحاب عمل، أو يعملون دون أجر. ومن النتائج المهمة في دراسة الحالة العملية تحديد خصائص هيكل العمالة وحساب معدلات التعطل سواء على مستوى أقاليم الدولة أو بين الدول المختلفة وهذه يمكن أن تكون مؤشراً مهماً لكثير من الملامح الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في المجتمع مثل الحالة التعليمية والتركيب العمري والنوعي وغير ذلك(٢٦).

والاتجاه السائد – كما يظهر في الجدول رقم (١١) – هو أن معظم العمالة الوافدة تعمل بأجر أو أن كل العمالة الوافدة تعمل بأجر، عدا نسبة ضئيلة، في حين تنخفض نسبة الفئات الثلاث الأخرى. فمن إجمالي قوة العمل غير البحرينية، نجد أن نسبة العاملين بأجر تشكل (٩٦,٤٪ و ٩٨,٩٪ و ٩٩,٢٪) بحسب تعدادات ١٩٨١م و ١٩٩١م و ٢٠٠١م على التوالي. وهذا يظهر عدم وجود تغيرات جذرية بالنسبة للوضع الوظيفي خلال تلك العقود؛ حيث ارتفعت النسبة في تعداد ١٩٩١م بمقدار (٢,٥٪) من جملة قوة العمل غير البحرينية مقارنة بتعداد ١٩٨١م، بينما ارتفعت بنسبة (٠,٣٪) خلال تعداد ٢٠٠١م مقارنة بتعداد ١٩٩١م، وهذا يؤشّر إلى أن القوة العاملة غير البحرينية

(٢٦) فتحي محمد أبو عيانة، (٢٠٠٠م)، جغرافية السكان، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، بيروت، ص٣٥٢.

الجدول رقم (١١)
السكان العاملون (١٥ سنة فأكثر) في مملكة البحرين تبعاً للجنسية والحالة العملية بحسب تعدادات ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م

الحالة العملية	١٩٨١م								١٩٩١م							
	غير البحرينيين				البحرينيون				غير البحرينيين				البحرينيون			
	ذكور		إناث		جملة		ذكور		إناث		جملة		جملة			
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
صاحب عمل	٢٨٠	٠,٤	٢	٠,٠	٢٨٢	٠,٤	١١٣٠	٢,٠	٥٣١	٠,٥	٢٣	٠,١	٥٥٤	٠,٤	٣٩٦٠	٥,١
يعمل لحسابه	٢٤٧٤	٣,٣	٣١	٠,٥	٢٥٠٥	٣,١	٩٥٤٩	١٦,٧	٩٤٢	٠,٨	٣٢	٠,٢	٩٧٤	٠,٧	٦٠٧١	٧,٩
يعمل بأجر	٧١٠٨٠	٩٦,٢	٦٧٤٨	٩٩,٣	٧٧٨٢٨	٩٦,٤	٤٤٤٢٨	٧٧,٧	١١١٥٦١	٩٨,٧	٢١٦٦٨	٩٩,٧	١٣٣٢٢٩	٩٨,٩	٦٧١١٥	٨٦,٩
يعمل دون أجر	٢٩	٠,٠	٣	٠,٠	٣٢	٠,٠	١٣٧	٠,٢	٣٧	٠,٠	٨	٠,٠	٤٥	٠,٠	١٢٢	٠,٢
غير مبين	٥٤	٠,١	١٣	٠,٢	٦٧	٠,١	٤٨	٠,١	–	–	–	–	–	–	–	–
لا ينطبق (بحرينيون يعملون بالخارج)	–	–	–	–	–	–	١٨٨٦	٣,١	–	–	–	–	–	–	–	–
الجملة	٧٣٩١٧	١٠٠,٠	٦٧٩٧	١٠٠,٠	٨٠٧١٤	١٠٠,٠	٥٧١٧٨	١٠٠,٠	١١٣٠٧١	١٠٠,٠	٢١٧٣١	١٠٠,٠	١٣٤٨٠٢	١٠٠,٠	٧٧٢٦٨	١٠٠,٠

تابع/ جدول رقم (١١)
السكان العاملون (١٥ سنة فأكثر) في مملكة البحرين تبعاً للجنسية والحالة العملية بحسب تعدادات ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م

الحالة العملية	٢٠٠١م							
	غير البحرينيين						البحرينيون	
	ذكور		إناث		جملة		جملة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
صاحب عمل	٦٣٧	٠,٤	٤٧	٠,١	٦٨٤	٠,٤	٥٥٥٢	٥,٠
يعمل لحسابه	٦٥٥	٠,٥	٢١	٠,١	٦٧٦	٠,٤	٣٨٠١	٣,٤
يعمل بأجر	١٤٥٢٨٥	٩٩,١	١٧٨٩٩٩	٩٩,٢	١٧٨٩٩٩	٩٩,٢	١٠١٥٥٨	٩١,٥
يعمل دون أجر	٢٧	٠,٠	٣٢	٠,٠	٣٢	٠,٠	٧٦	٠,١
غير مبين	١٤٦٦٠٤	–	–	–	–	–	–	–
لا ينطبق (بحرينيون يعملون بالخارج)	–	–	–	–	–	–	–	–
الجملة	–	١٠٠,٠	٣٣٧٨٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١١٠٩٨٧	١٠٠,٠

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحث، أما الأرقام فمصدرها:

(١) دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية ١٩٩٤م، ديسمبر ١٩٩٥م، جدول رقم (٨–١١)، ص٣٤٩.

(2) http: // www. bahrain. gov. bh/ census 2001 / part 2 / arabic. htm. T. (11.07).

أكثر ثباتاً في الهيكل الوظيفي. وقد ساعد على نموها المطرد عوامل تتصل بالأجور والحوافز وظروف الاستقرار مقارنة بقوة العمل البحرينية العاملة بأجر التي تشكل نسبة (٧٧,٧٪ و ٨٦,٩٪ و ٩١,٥٪) من جملة قوة العمل البحرينية العاملة بأجر خلال التعدادات السابقة، لذلك فإن هذا لا يعني سوى حدوث تغير في نسبة الفئات العملية الأخرى؛ أي أن واقع قوة العمل البحرينية لا يعمل أغلب أفرادها بأجر، بل تضم إلى جانب هؤلاء فئتين أخريين لهما أهميتهما في سوق العمل المحلي، وهما فئة أصحاب الأعمال وفئة من يعملون لحسابهم حيث شكلتا نسبة (٢٪ و١٦,٧٪) من قوة العمل البحرينية في تعداد ١٩٨١م على التوالي، ونسبة (٥,١٪ و ٧,٩٪) من جملة قوة العمل البحرينية في تعداد ١٩٩١م على التوالي، بينما تراجعت إلى (٥٪ و ٣,٤٪) من جملة قوة العمل البحرينية في تعداد ٢٠٠١م، وذلك في ظل ارتفاع نسبة من يعملون بأجر – كما ذكر آنفاً –.

من ناحية أخرى فقد لاحظنا مظاهر القصور في توزع قوة العمل غير البحرينية على الفئتين الأخريين، وهما فئة أصحاب الأعمال، وفئة من يعملون لحسابهم، حيث تشكلان نسبة (٠,٤٪ و ٣,١٪) من جملة قوة العمل غير البحرينية في تعداد ١٩٨١م على التوالي، ونسبة (٠,٤٪ و ٠,٧٪) من جملة قوة العمل غير البحرينية في تعداد ١٩٩١م على التوالي، و (٠,٤٪) لكل من الفئتين في تعداد ٢٠٠١م.

ويتشابه التركيب الوظيفي لقوة العمل غير البحرينية بحسب النوع، وذلك على الرغم من زيادة نسبة مساهمة الإناث كما في فئة من يعملون بأجر، أما باقي الفئات العملية الأخرى فتكون النسبة منخفضة، إلا أن السيادة فيها للذكور.

ثالثاً – الحالة التعليمية للسكان والقوى العاملة الوافدة:

إن أهمية هذا الجانب من واقع السكان والقوى العاملة ترتبط بشكل مباشر بإنتاجية العمل، فتحقيق زيادة في الإنتاج عن طريق التأثير في الجانب الكمي للعمالة (التوسع الأفقي) يواجه جملة مشكلات وتعقيدات يرتبط بعضها بانخفاض مرونة عرض العمل من المصدر المحلي (العمالة الوطنية)، لذلك فإن

مثل هذه الزيادة يمكن تحقيقها عن طريق التأثير في الجوانب النوعية للسكان (التوسع العمودي)[٢٧]. من هذا المنطلق فإن عرض الحالة التعليمية للسكان الوافدين يلقي مزيداً من الضوء على بعض خصائصها التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع خصائص السكان الأخرى الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، التي تفيد المخطط في معرفة جوانب النجاح أو الخلل في استقدام العمالة الوافدة.

ويلاحظ من الجدول رقم (١٢) أن الأميين ومن يعرفون القراءة والكتابة فقط ولا يحملون أية شهادة دراسية بين السكان غير البحرينيين تشكل نسبة (٢٠,٢٪ ٢٦,٣٪) من إجمالي السكان (١٠ سنوات فأكثر) في تعداد ١٩٨١م على التوالي. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لتلك المستويات التعليمية للسكان الوافدين، وكذلك للذكور والإناث، فإن الحالة التعليمية للسكان الوافدين قد شهدت تحسناً خلال التعدادين التاليين وإن كان مرتفعاً في تعداد ٢٠٠١م مقارنة بتعداد ١٩٩١م، فقد بلغت نسب السكان الأميين (٩,٤٪) و (١٤,٣٪) من إجمالي السكان (١٠ سنوات فأكثر) على التوالي، أما من يقرأ ويكتب فقد ارتفعت في تعداد ١٩٩١م لتبلغ (٢٣,٩٪)، في حين انخفضت إلى (١٧,٢٪) في تعداد ٢٠٠١م.

إلا أن بيانات الحالة التعليمية للسكان الوافدين وحسب النوع تظهر اختلافاً واضحاً بين النوعين؛ حيث تصل نسبة الأمية بين الذكور إلى (٢١,٤٪) من إجمالي الذكور (١٠ سنوات فأكثر) في تعداد ١٩٨١م، بينما تنخفض بين الإناث إلى (١٥,٨٪)، ثم تنخفض بشكل حاد لكلا النوعين في تعداد ١٩٩١م إلى (٩,٦٪) و(٨,٦٪) على التوالي، ثم ترتفع لكلا النوعين أيضاً في تعداد ٢٠٠١م إلى (١٤,٣٪ و ١٤,١٪) على التوالي.

وبناءً عليه، يبلغ من لا يملك أي مؤهل علمي (من الأميين الذين يعرفون القراءة والكتابة) من السكان الوافدين (٤٦,٥٪) و (٣٣,٣٪) و (٣١,٥٪)

(٢٧) منصور الراوي، (١٩٩١م)، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص٢٢٦.

الجدول رقم (١٢)

السكان غير البحرينيين (١٠ سنوات فأكثر) في مملكة البحرين بحسب أعلى مؤهل علمي في تعدادات ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م

الحالة العلمية	١٩٨١م						النسبة من جملة السكان	١٩٩١م						النسبة من جملة السكان
	ذكور		إناث		جملة			ذكور		إناث		جملة		
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
أمي/ يقرأ فقط	١٦٧٤٢	٢١,٤	٣٣٣٦	١٥,٨	٢٠٠٧٨	٢٠,٢	٢٧,٤	١١٥١٣	٩,٦	٣٧٠٤	٨,٦	١٥٢١٧	٩,٤	٢٧,٤
يقرأ ويكتب	٢١٦٠٧٠	٢٧,٧	٤٥٢٦	٢١,٤	٢٦١٣٣	٢٦,٣	٣٦,٩	٢٩٥٨٠	٢٤,٨	٩٢٠٦	٢١,٤	٣٨٧٨٦	٢٣,٩	٤٨,٤
ابتدائي	٩٦١٩	١٢,٣	٢٠٩٨	٩,٩	١١٧١٧	١١,٨	٢٩,٥	٢١٣٤٩	١٧,٩	٥٠٠٨	١١,٦	٢٦٣٥٧	١٦,٢	٣٧,٣
إعدادي	٧٧٢٦	٩,٩	١٩٥١	٩,٢	٩٦٧٧	٩,٨	٣٥,٤	١٤٢٧٦	١١,٩	٤٥٨٧	١٠,٦	١٨٨٦٣	١١,٦	٣٥,٠
فوق الإعدادي	–	–	–	–	–	–	–	٤٧٧٧	٤,٠	١٣٥٩	٣,١	٦١٣٦	٣,٨	٦٤,٦
ثانوي	١٢٢٢٢	١٥,٦	٤٨٤٤	٢٣,٠	١٧٠٦٦	١٧,٢	٤٧,٥	٢١٢٠٧	١٧,٨	٨٩٢٣	٢٠,٧	٣٠١٣٠	١٨,٥	٣٨,٣
فوق الثانوي	٤٧٥٣	٦,١	٢٣١٣	١١,٠	٧٠٦٦	٧,١	٦٠,٨	٤٨٥٦	٤,١	٣٧٦٣	٨,٧	٨٦١٩	٥,٣	٥٥,٥
البكالوريوس	٤٦٥٤	٦,٠	١٧٨٩	٨,٥	٦٤٤٣	٦,٥	٦٨,٨	٨٠٢٠	٦,٧	٤٨٥٢	١١,٣	١٢٨٧٢	٧,٩	٦٠,٥
دبلوم عال	–	–	–	–	–	–	–	١٧٢٥	١,٤	٧٦٥	١,٨	٢٤٩٠	١,٥	٥٦,١
ماجستير	٦٤٤	٠,٨	١٩١	٠,٩	٨٣٥	٠,٨	٧٢,٣	١٢١٥	١,٠	٤٩٩	١,٢	١٧١٤	١,٠	٦٧,٤
دكتوراه أو ما يعادلها	١٥١	٠,٢	٣٥	٠,٢	١٨٦	٠,٢	٨١,٦	٣٥٣	٠,٣	٨٢	٠,٢	٤٣٥	٠,٣	٦٠,٩
غير مبين	١١	٠,٠	١٤	٠,١	٢٥	٠,١	٣٠,٥	٥٨٢	٠,٥	٣٤٩	٠,٨	٩٣١	٠,٦	٧٢,٥
الجملة	٧٨١٢٩	١٠٠,٠	٢١٠٩٧	١٠٠,٠	٩٩٢٢٦	١٠٠,٠	٣٦,٨	١١٩٤٥٣	١٠٠,٠	٤٣٠٩٧	١٠٠,٠	١٦٢٥٥٠	١٠٠,٠	٤١,٢

تابع/ الجدول رقم (١٢)

السكان غير البحرينيين (١٠ سنوات فأكثر) في مملكة البحرين بحسب أعلى مؤهل علمي في تعدادات ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م

الحالة العلمية	٢٠٠١م						النسبة من جملة السكان
	ذكور		إناث		جملة		
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
أمي / يقرأ فقط	٢٢٤٨١	١٤,٣	٩٠٨٨	١٤,١	٣١٥٦٩	١٤,٣	٤٩,٨
يقرأ ويكتب	٢٤٣٤٩	١٥,٥	١٣٧٧٦	٢١,٤	٣٨١٢٥	١٧,٢	٤٧,٣
ابتدائي	١٧٥٨٩	١١,٢	٧٠٠٥	١٠,٩	٢٤٥٩٤	١١,١	٣١,٢
اعدادي	١٩٠٧٦	١٢,٢	٦٥٣٥	١٠,١	٢٥٦١١	١١,٦	٣٣,٩
فوق الاعدادي	٥٧٣٧	٣,٧	١٧٤٤	٢,٧	٧٤٨١	٣,٤	٥٤,٥
ثانوي	٢٦٥٥٨	٦,٩	١١٩٦٥	١٨,٦	٣٨٥٢٣	١٧,٤	٣١,٠
فوق الثانوي	٥٢٩٩	٣,٤	٣٦٤٤	٥,٧	٨٩٤٣	٤,٠	٤٣,٢
البكالوريوس	٩٢٥٥	٥,٩	٥٨٣٦	٩,٠	١٥٠٩١	٦,٨	٤٧,٥
دبلوم عالي	٢٥٨٦	١,٦	١٥٢٠	٢,٣	٤١٠٦	١,٩	٤٣,٨
ماجستير	١٩٠٥	١,٢	٩٤٦	١,٥	٢٨٥١	١,٣	٥٦,٩
دكتوراه او ما يعادلها	٤٠٧	٠,٣	١٣١	٠,٢	٥٣٨	٠,٢	٤٤,٢
غير مبين	٢١٧٣٣	١٣,٨	٢٢٨٣	٣,٥	٢٤٠١٦	١٠,٨	٩٩,٩
الجملة	**١٥٦٩٧٥**	**١٠٠,٠**	**٦٤٤٧٣**	**١٠٠,٠**	**٢٢١٤٤٨**	**١٠٠,٠**	**٤١,٩**

المصدر: (١) حسبت النسب من قبل الباحث، بالاعتماد على:

دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الإحصاء، المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، ديسمبر ١٩٩٥، جدول رقم (١٢ – ٢)، ص٣٣ – ٣٤.
(2) http: // www. bahrain. gov. bb/ census 2001 / part 2 / 01 / arabic. T. (11.04).

الجدول رقم (١٣)

السكان العاملون غير البحرينيين (١٥ سنة فأكثر) في مملكة البحرين بحسب أعلى مؤهل علمي والنوع في تعدادات ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م

الحالة العلمية	١٩٨١م						١٩٩١م						٢٠٠١م			
	ذكور		إناث		جملة		ذكور		إناث		جملة		ذكور		إناث		جملة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أمي / يقرأ فقط	١٦٣٠٤	٢٢,١	٩٠٦	١٣,٣	١٧٢١٠	٢١,٣	١١١٨٨	٩,٩	١٧٩٩	٨,٣	١٢٩٨٧	٩,٦	٢٢٠٧٧	١٥,١	٦٦٤٠	١٩,٧	٢٨٧١٧	١٥,٩
يقرأ ويكتب	٢٠٠٢٦٠	٢٧,١	١٥٥٤	٢٢,٩	٢١٥٩٠	٢٦,٨	٢٧٤٤١	٢٤,٣	٥٤١٥	٢٤,٩	٣٢٨٥٦	٢٤,٤	٢١٤٢٧	١٤,٦	٩٥٦٢	٢٨,٣	٣٠٩٨٩	١٧,٢
ابتدائي	٨٥٧٢	١١,٦	٣٩٤	٥,٨	٨٩٦٦	١١,١	١٩٤٨٥	١٧,٢	١٩٨٩	٩,٢	٢١٤٧٤	١٥,٩	١٤٤٨٧	٩,٩	٢٧٣٤	٨,١	١٧٢٢١	٩,٥
إعدادي	٧١١٣	٩,٦	٤٣٣	٦,٣	٧٥١٦	٩,٣	١٣٠٧٦	١١,٦	١٩١٩	٨,٨	١٤٩٩٥	١١,١	١٦٨٢٧	١١,٥	٢٦٣٩	٧,٨	١٩٤٦٦	١٠,٨
فوق الإعدادي	–	–	–	–	–	–	٤٦٧٧	٤,١	٦٧٢	٣,١	٥٣٤٩	٤,٠	٥٤٧٣	٣,٧	٦٨٠	٢,٠	٦١٥٣	٣,٤
ثانوي	١٦٤٧٤	٢٢,٣	٢٦٠٥	٣٨,٣	١٩٠٧٩	٢٣,٦	٢٠٦٤٦	١٨,٣	٤٢١٨	١٩,٤	٢٤٨٦٤	١٨,٤	٢٥٤٣٠	١٧,٣	٤٨٥٦	١٤,٤	٣٠٢٨٦	١٦,٨
فوق الثانوي	–	–	–	–	–	–	٤٧٨٤	٤,٢	٢١٦٠	٩,٩	٦٩٤٤	٥,٢	٥١٧٦	٣,٥	١٩١١	٥,٧	٧٠٨٧	٣,٩
البكالوريوس	٤٦٢٤	٦,٣	٧٨٨	١١,٦	٥٤١٢	٦,٧	٧٩٣٦	٧,٠	٢٥٥٨	١١,٨	١٠٤٩٤	٧,٨	٩١١٨	٦,٢	٢٣٠٩	٦,٨	١١٤٢٧	٦,٣
دبلوم عال	٧٨٥	١,٠	١١٢	١,٨	٨٩٧	١,١	١٧١٤	١,٥	٤٣٤	٢,٠	٢١٤٨	١,٦	٢٥٧٦	١,٨	٧٧٧	٢,٣	٣٣٥٣	١,٩
ماجستير	–	–	–	–	–	–	١٢٠٦	١,١	٢٣٥	١,١	١٤٤١	١,١	١٨٨٤	١,٣	٣٦٥	١,١	٢٢٤٩	١,٣
دكتوراه	–	–	–	–	–	–	٣٥٠	٠,٣	٥٤	٠,٢	٤٠٤	٠,٣	٣٩٨	٠,٣	٧٨	٠,٢	٤٧٦	٠,١
غير مبين	٩	٠,٠	٥	٠,٠	١٤	٠,١	٥٦٨	٠,٥	٢٧٨	١,٣	٨٤٦	٠,٦	٢١٧٣١	١٤,٨	١٢٣٦	٣,٦	٢٢٩٦٧	١٢,٧
الجملة	**٧٣٩١٧**	١٠٠,٠	**٦٧٩٧**	١٠٠,٠	**٨٠٧١٤**	١٠٠,٠	١١٣٠٧١	١٠٠,٠	٢١٧٣١	١٠٠,٠	١٣٤٨٠٢	١٠٠,٠	١٤٦٦٠٤	١٠٠,٠	**٣٣٧٨٧**	١٠٠,٠	١٨٠٣٩١	١٠٠,٠

المصدر: (١) حسبت النسب من قبل الباحث بالاعتماد على:

دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الإحصاء، المجموعة الإحصائية ١٩٩٤م، ديسمبر ١٩٩٥م، جدول رقم (٠٤ – ١١)، ص٣٤٥.

(2) http: // www. bahrain. gov. bh/ census 2001 / part 2 / 01 / arabic. htm. T. (11.04).

من إجمالي السكان (١٠ سنوات فأكثر) لسنوات التعداد ١٩٨١م و ١٩٩١م و٢٠٠١م على التوالي.

أما بالنسبة لِمن يقرأ ويكتب، فقد انخفضت بين الذكور خلال التعدادات الثلاثة، في حين لم تسجل أي انخفاضٍ بين الإناث، إذ تصل النسبة إلى (٢١,٤٪) من إجمالي الإناث الوافدات خلال سنوات التعداد الثلاث. ويبدو أن هذا يعكس التغيير في متطلبات سوق العمل المحلي التي تتحكم بشكل كبير في السمات التعليمية لهم ؛ مما يدل على أنها يمكن أن تتغير بحسب طبيعة سوق العمل، واحتياجاته في المستقبل.

من جانب آخر فقد سيطرت هذه السمات التعليمية على أغلب السكان العاملين غير البحرينيين – كما يظهرها الجدول رقم (١٣) – وبلغت (٢١,٢٪) و (٢٦,٨٪) من إجمالي العاملين الوافدين (١٥ سنة فأكثر) في تعداد ١٩٨١م على التوالي، في حين تراجعت تلك المستويات التعليمية في تعداد ١٩٩١م لتبلغ (٩,٦٪) و (٢٤,٤٪) على التوالي، ثم إلى (١٥,٩٪) و (١٧,٢٪) في تعداد ٢٠٠١م على التوالي.

أما حاملو الشهادة الابتدائية، فتصل النسبة إلى (١١,٨٪، ١٦,٢٪، ١١,١٪) من إجمالي السكان (١٠ سنوات فأكثر) خلال سنوات التعداد ١٩٨١م و١٩٩١م و٢٠٠١م على التوالي، وكما يعرضها الجدول رقم (١٢). وتنتقل هذه المستويات التعليمية المنخفضة إلى قوة العمل الوافدة التي هيمنت على نسبة (١١,١٪، ١٥,٩٪، ٥.٩٪) من إجمالي العاملين الوافدين لسنوات التعداد على التوالي – كما يعرضها الجدول رقم (١٣).

وبناء عليه، يلاحظ انخفاض المستوى التعليمي بين العاملين غير البحرينيين، لذلك يمكن وصف العمالة الوافدة إلى البحرين بأن نصفها تقريباً يتصف بالأمية (أمية، يقرأ ويكتب، شهادة ابتدائية)، حيث بلغت (٥٩,٢٪، ٤٩,٩٪، ٤٢,٦٪) من إجمالي العاملين الوافدين خلال سنوات التعداد، وتلك ظاهرة اتصفت بها العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ومنها

البحرين، وقد استقدمت أغلبها من شبه القارة الهندية ومن الشرق الأقصى؛ لذلك اتصفت بسمات العمالة الآسيوية، بالإضافة إلى أميتها، التي ترتفع في دول جنوب آسيا إلى (٤٥,٨٪) للسكان (١٥ سنة فأكثر) عام ٢٠٠٠[٢٨]. لذلك تركز أفرادها في مهن لا تحتاج إلى مهارة بقدر ما تتطلبه من خبرة كأعمال البناء والتشييد وشق الطرق والمجاري والتنظيف وكثير من الأعمال التي تتطلب مجهوداً جسمياً، فضلاً عن فئة الخدم التي لا تحمل معظمها أي مؤهل علمي، بالإضافة إلى نقلها العديد من العادات والمشكلات ذات التأثير السلبي التي لا تتفق مع متطلبات تنمية قوة العمل.

أما بالنسبة للمستويات التعليمية من فئة "الإعدادي" إلى فئة "فوق الثانوي"، فتظهر نمطاً يتمثل في ارتفاع نسب الحاملين لهذه الشهادات، مع بعض التفاوت من فئة إلى أخرى، حيث ترتفع في فئة الثانوي والتي تبلغ خلال سنوات التعداد على التوالي (١٧,٢٪، ١٨,٥٪، ١٧,٤٪) من إجمالي السكان الوافدين (١٠ سنوات فأكثر)، وعلى العموم فإن تلك المستويات التعليمية تشكل من إجمالي السكان الوافدين نسباً تبلغ (٣٤,١٪، ٣٩,٢٪ ٣٦,٤٪) خلال سنوات التعداد.

وبشكل عام، يُلاحظ تباين في نسب المستويات التعليمية السابقة ما بين الذكور والإناث تبعاً لمجتمعاتها. ولا غرابة أن نجد ارتفاعاً في نسب الإناث مقارنة بالذكور ؛ نظراً لارتباط هذا الارتفاع بصغر حجم الإناث الوافدات مقارنة بالذكور الوافدين، وذلك لطبيعة الهجرة الانتقائية. ولاشك أن الانتقاء في عملية الهجرة لا يقتصر على النوع والعمر فقط، بل يمتد إلى سمات أخرى، يكون التعليم إحداها، حيث ترتفع المستويات التعليمية العالية في المناطق المستقبلة، بعكس المناطق الطاردة التي تفقدها، هذا فضلاً عن أن المتعلمين هم أكثر ميلاً

(٢٨) رشود بن محمد الخريف، (خريف ٢٠٠١م)، تطور الخصائص التعليمية للسكان في المملكة العربية السعودية. دراسة سكانية تحليلية مقارنة، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (٢٤)، السنة (٢٤)، جامعة قطر، جدول رقم (١)، ص١٢٤.

للهجرة من غيرهم. إلا أن الملاحظ في دول مجلس التعاون الخليجي، وطبيعة متطلبات سوق العمل واحتياجاته لتلك المستويات التعليمية – مع ما يرافقها من متغيرات أخرى ترتبط بالسكان المواطنين – يفسر الارتفاع الكبير لتلك المستويات التعليمية للسكان الوافدين، ومؤهلاتهم دون الشهادة الجامعية، التي تصل إلى أكثر من (٨٠٪) من إجمالي السكان الوافدين. وفي المقابل تنسحب تلك المستويات التعليمية نحو قوة العمل٠ وكما يعرضها الجدول رقم (١٣) – حيث تبلغ من فئـــة (أعدادي، فوق الإعدادي، ثانوي، فوق الثانوي) (٣٢,٩٪، ٣٨,٧٪، ٣٤,٩٪) من إجمالي العاملين الوافدين خلال سنوات التعداد. ويستمر هذا النمط التعليمي في قوة العمل ما بين الذكور والإناث مع الاختلاف الواضح بين النوعين في جميع مستويات التعليم.

وعلى العموم فإن ارتفاع نسبة مَنْ لا يحملون مؤهلاً علمياً إنما يُفسر في ضوء ارتفاع الأعمال التي لا تتطلب مستويات تعليمية معينة، كالخدمات المنزلية، وأعمال البناء والتشييد أو النقل والمواصلات ؛ مما يدمغها بالأمية خاصة مع الانخفاض الواضح لنسبة الجامعيين بينهم، ومما يؤيد هذا التفسير ارتفاع نسبة الوافدين من آسيا بمستوياتهم التعليمية المنخفضة من (٧٧٪) عام ١٩٨١م إلى (٨٤٪) عام ١٩٩١م. ولعل ذلك يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في السياسة السكانية الخاصة بوفود المهاجرين إلى البحرين نظراً لما للهجرة من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها فضلاً عن إعطاء أهمية للأبعاد الكمية والكيفية للمهاجرين.

ويبدو أن ارتباط الحالة التعليمية للسكان غير البحرينيين بفرص العمل المتاحة ومدى التغير الذي أصاب هذه الفرص يعد مسؤولاً عن ارتفاع نسبة المتعلمين، والحاصلين منهم على مؤهل جامعي أو أعلى بوجه عام، وهو بناء عليه يتم اختيارهم لإشغال بعض الوظائف في القطاعات الاقتصادية، وقد بلغت نسبتهم (١٠,٧٪ و ١٠,٢٪) من جملة السكان الوافدين في تعدادي ١٩٩١ و٢٠٠١ بعد أن كانت (٧,٥٪) من جملة السكان الوافدين عام ١٩٨١م. ولعل

هذه الأرقام تتطابق مع نسبتهم من جملة السكان العاملين الوافدين (١٥ سنة فأكثر)، كما في الجدول رقم (١٣)، التي تبلغ (٧,٨٪ و ١٠,٨٪ و ٦.٩٪) في تعدادات ١٩٨١ و١٩٩١ و٢٠٠١م على التوالي. وهذا أمر طبيعي يتفق مع حقيقة تكوين مجتمع غير البحرينيين الذي يقوم غالباً على اختيار أعضائه من بين العناصر المتميزة في خصائصها.

الخاتمة:

أبرزت هذه الدراسة التحليلية للهجرة الوافدة إلى مملكة البحرين ما بين تعدادي ١٩٨١ و٢٠٠١م بعض التغيرات الديموغرافية، ويمكن رصدها بالنتائج الآتية:

١ – شهدت معدلات نمو السكان غير البحرينيين تذبذباً خلال الستين سنة الممتدة ما بين تعدادي ١٩٤١م – ٢٠٠١م نتيجة لعدد من الأحداث والتغيرات الداخلية والإقليمية التي أثرت على المملكة، وكان لها نتائج إيجابية أو سلبية على اقتصادها، ومن ثم على بنائها السكاني. ومع أن الهجرة كانت وراء النمو السكاني خلال السنوات الماضية، فإن تدفق المهاجرين كان أكثر حدة في الستينيات والسبعينيات، حيث بلغت معدلات نمو السكان غير البحرينيين (٨,٢٪) في الفترة ١٩٥٩ – ١٩٦٥ و(١١,٥٪) في الفترة ١٩٧١ – ١٩٨١م، في حين تراجعت في الفترات الأخرى لتبلغ (٢,٨٪) للفترة ١٩٩١م – ٢٠٠١م.

٢ – سيطرة الوافدين الآسيويين على إجمالي الوافدين في مملكة البحرين؛ حيث يشكلون نسبة (٧٧,٢٪ و ٨٣,٤٪ و ٨٣,٩٪) في تعدادات ١٩٨١م و١٩٩١م و ٢٠٠١م. وكانت النتيجة أن انخفض نصيب العرب إلى (١٢,٧٪ و ١٢,٢٪ و ١١٪) من جملة المهاجرين خلال الفترة نفسها.

٣ – حدوث حالة عدم توازن في التركيب العمري والنوعي للسكان المهاجرين بسبب ظاهرة الانتخاب العمري – النوعي ؛ مما ترك بصمات لها عواقب خطيرة على كثير من أنشطة الحياة الجوهرية.

٤ – يحتل المهاجرون العرب والآسيويون المركز الأول من حيث أطول مدة إقامة في مملكة البحرين مقارنة بالجنسيات الأخرى، إلا أننا نجد من بين هذه الجنسيات ما نسبته (٢٧٪) من المهاجرين العرب قد أقاموا ١٠ سنوات فأكثر، مقارنة بنسبة مقدارها (٢١,٩٪ و ٢٧,٥٪) في حالة الآسيويين.

٥ – لقد كان العمل سبباً رئيساً لإقامة الآسيويين؛ حيث احتل نسبة (٩١,٢٪)، كما أن مرافقة الأسرة يعتبر أكثر الأسباب أهمية للآسيويين أيضاً حيث شكل نسبة (٦٦,١٪)، وهذا يعني أن أغلب المهاجرين للبحرين من الدول الآسيوية غير العربية قد التحقت بهم أسرهم بعكس الجنسيات الأخرى، ومنها العربية.

٦ – تكون السيادة للمهاجرين في أغلب المهن وأوجه النشاط الاقتصادي؛ ففي الأنشطة الاقتصادية تكون السيادة لغير البحرينيين في أنشطة الصناعات التحويلية والتشييد والبناء، والتجارة والمطاعم والفنادق، والخدمات ... أما في التركيب المهني فيلاحظ أن هناك نفوراً ملحوظاً بين البحرينيين للمهن التي تتطلب عملاً يدوياً أو مهنياً؛ الأمر الذي تطلب الاستعانة بالعمالة الوافدة لتلبية الطلبات المتزايدة في المهن المختلفة؛ مما يشير إلى أن العمالة الوطنية ليست قادرة على إشباع حاجات سوق العمل كماً وكيفاً، وهو أمر له خطورته حاضراً ومستقبلاً. وبناءً عليه، فمن الأهمية بمكان زيادة ترغيب الشباب البحريني في المهن والقطاعات المختلفة.

٧ – يبدو أن استقدام العمالة الأجنبية يرتبط بسياسة أصحاب القرار في المملكة، لمواجهة احتياجات سوق العمل والإنتاج، والحفاظ على النمو الاقتصادي.

٨ – إن الاستمرار باستيراد العمالة الأجنبية – على الرغم من إيجابياتها للمملكة – ترك آثاراً سلبية؛ حيث إنها تزيد من مستويات البطالة للسكان المواطنين خاصة أن نسبة البطالة عندهم تبلغ (٦,٤٪) بحسب تعداد ٢٠٠١م، مما يستدعي، بالطبع، سياسات تدخلية لزيادة انخراط العمالة

الوطنية في النشاطات الاقتصادية المختلفة سواء كانت ضمن القطاع العام أم الخاص، والعمل على تأهيلها وتدريبها، والمراجعة الدائمة لمخرجات النظم التعليمية لتتوافق واحتياجات سوق العمل.

في ضوء ما سبق، **تمخضت الدراسة عن التوصيات الآتية:**

١ – في ضوء كثرة منابع الهجرات الوافدة إلى المملكة، ينبغي العمل على وضع شروط لاستقبالها، واستخدامها كقوة عمل، تراها المؤسسات الرسمية أقل مخاطرة وأكثر فائدة.

٢ – العمل على تعليم أبناء المملكة وتدريبهم وتأهيلهم، وتفعيل دورهم كقوة عمل مساهمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبلا استثناء.

٣ – زيادة مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، ورفع بعض القيود أمام مشاركتها كقوة عمل بديلة عن الهجرة الوافدة الأنثوية التي بدأت أعدادها تتفاقم في ظل عزوف بعض النساء البحرينيات عن العمل في تلك الأنشطة لأسباب اجتماعية، أو نتيجة للانسحاب المبكر منها.

٤ – إجراء المزيد من الدراسات الخاصة بالهجرة وقوة العمل الوافدة من حيث جنسياتها وخصائصها المختلفة وتوزيعها، ونتائجها على المسيرة التنموية في المملكة.

٥ – أن تقوم الأجهزة المسؤولة عن التعداد السكاني بجدولة ونشر البيانات التفصيلية الخاصة بالمهاجرين الوافدين للمملكة وقواها العاملة، وبحسب الوحدات الإدارية بالنظر لما تشكله تلك البيانات من أهمية سواء للقائمين على التخطيط للقوى العاملة الوافدة وتوزعها، أو الدارسين لتلك الظواهر الجغرافية ضمن إطار أبعادها المكانية وسماتها المختلفة.

المراجع والمصادر الإحصائية

أولاً – المراجع:

- أبو عيانة، فتحي محمد، (١٩٨٤م)، السكان والعمران الحضري (بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية)، دار النهضة العربية، بيروت.
- أبو عيانة، فتحي محمد، (٢٠٠٠م)، جغرافية السكان، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، بيروت.
- الأخرس، محمد صفوح، (١٩٨٠م)، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
- أرسدول، فان وآخرون، (١٩٨٧م)، السكان في البحرين، ترجمة عبد الله حمد سبت، رسائل جغرافية، العدد (١٠٣)، قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، يوليو.
- توفيق، محمود، (١٩٩٠م)، سكان البحرين – دراسة في الجغرافية الديموغرافية، سلسلة الدراسات الخاصة (٣٧)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- توفيق، محمود، (مايو ١٩٩٠م)، جغرافية النشاط الاقتصادي في البحرين، رسائل جغرافية، العدد (١٣٧) قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية.
- توفيق، محمود، (٢٠٠٣م)، سكان مملكة البحرين (في كتاب: سكان العالم العربي: الواقع والمستقبل – دراسة ديموغرافية)، القسم الآسيوي (الجزء الأول) مكتبة العبيكان، الرياض.
- الخريف، رشود بن محمد، (٢٠٠٠م)، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية: أبعادها المكانية وسماتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، بحوث جغرافية، العدد (٤١)، الجمعية الجغرافية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض.

- الخريف، رشود بن محمد، (خريف ٢٠٠١م)، تطور الخصائص التعليمية للسكان في المملكة العربية السعودية، دراسة سكانية تحليلية مقارنة، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الرابع والعشرون، السنة الرابعة والعشرون، جامعة قطر.
- الخريف، رشود بن محمد، (٢٠٠٣م)، السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات، جامعة الملك سعود، الرياض.
- خواجكية، محمد هشام، (بدون تاريخ)، التكامل الاقتصادي في الخليج العربي، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (١)، الكويت.
- الخياط، حسن، (١٩٨٢م)، الرصيد السكاني لدول الخليج العربي، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر.
- الراوي، منصور، (١٩٩١م)، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- زهرة، محمد محمد، (٢٠٠٣م)، سكان الإمارات العربية المتحدة (في كتاب: سكان العالم العربي: الواقع والمستقبل – دراسة ديموغرافية)، القسم الآسيوي، الجزء الأول، مكتبة العبيكان، الرياض.
- الصباح، أمل يوسف العذبي، (١٩٨٩م)، تعليم المرأة الكويتية ودوره في عملية التنمية: دراسة سكانية تحليلية مقارنة (١٩٥٧ – ١٩٨٧م)، الطبعة الأولى، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت.
- الصباح، أمل يوسف العذبي، (أبريل ١٩٩٠م)، الآثار السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين (دراسة حالة لدول مجلس التعاون الخليجي)، رسائل جغرافية، العدد (١٣٦)، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية.
- الفارس، عبد الرزاق فارس، (١٩٩٧م)، توقعات الطلب على البنزين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ضمن كتاب: الطاقة في الخليج

- تحديات وتهديدات، ترجمة خليل حماد، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

- ناصيف، عبد الفتاح، (ديسمبر ١٩٧٨م)، الموارد البشرية في الكويت، بحث ألقي في ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي (المعهد العربي للتخطيط بالكويت)، الكويت.

- U.N, Population studies, World population policies, No 103 / New York, 1989.

ثانياً – المصادر الإحصائية:

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (١٩٩٥م)، كشوفات البيانات الديموغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام ١٩٩٤م، العدد (٨).

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠٠٥م)، تقرير السكان والتنمية (النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية)، العدد الثاني، نيويورك.

- دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الإحصاء، (١٩٩٣م)، التعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت – ١٩٩١م (النتائج التلخيصية)، الجزء الثاني.

- دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الإحصاء، (ديسمبر ١٩٩٥م)، المجموعة الإحصائية، ١٩٩٤م.

- دولة البحرين، وزارة شؤون رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠٠١م)، النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت.

- مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية، المكتب التنفيذي، (١٩٩٤م)، الأسرة العربية الخليجية: حقائق وأرقام، البحرين.

- منظمة العمل العربية، المؤسسة العربية للتشغيل، الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان دولة البحرين. تعداد السكان والمساكن (١٩٨١م)، دراسات تحليلية (٥)، طنجة، ١٩٨٧م.
- http : //www. bahrain. gov.bh/census2001/part2/01/english. htm.
- http ://www.bahrain.gov.bh/census2001/part2/01/arabic.htm